



شيخ الأندية عبر من
عنق الزجاجة
الترجي ..
تأهل مستحق
وأسئلة
معلقة



شهر رمضان في غزة
الاهالي
يستقبلونه
محتسين رغم
طعم النار والدم
والجوع

الثلاثاء 17 فيفري 2026 / عدد 792

Nouveau

AMINOS
LE CHATBOT DE TOPNET

ASSISTANT CLIENT EN LIGNE
7J/7, 24H/24

Salut je souhaite payer une seule facture pour mon abonnement ADSL

Pour régler vers le Smart ADSL en guichet appelez 79977 ou visitez www.topnet.tn/registration_ats

TOPNET

www.topnet.tn

قطاع اللحوم في تونس
إنتاج ضعيف وإعادة
تكوين القطيع الوطني
ضرورة قصوى



بعد حادثة الاعتداء على
طفل في روضة أطفال
حتى لا تتكرر هذه
المأساة



بعد مصادقة البرلمان:
هكذا ستطبق
آلية الكراء
المُملك



تناقشها لجنة المالية قريبا
مبادرة البنك
البريدي في اختبار
الواقعية

تحت مجهر "24/24"
إصلاح البنية التحتية وتسوية ملفات الإسكان

تصورات رئاسية لحل
الاشكال جذريا



الافتتاحية صابر الحرشاني

حماية الطفولة مسؤولية الجميع

الوقائية وعلى دور السياسات العمومية بدل الغرق في تفاصيل قد تضر بالمسار القضائي وبمصلحة الضحية.

وتفرض الواقعة على المشرع مراجعة بعض الثغرات ان وجدت في منظومة حماية المعطيات الشخصية وفي اليات الردع ضد من ينشر معلومات تمس الاطفال، كما تدعو الى تفعيل العقوبات المنصوص عليها حتى يدرك الجميع ان حماية الطفل ليست شعارا بل التزاما نافذا.

وتفتح القضية نقاشا اوسع حول العنف المسلط على الاطفال داخل الفضاءات التربوية و تدفع الاسر الى مزيد اليقظة والى تعزيز قنوات التواصل مع الابناء كما تشجع على نشر ثقافة الاصغاء للطفل وعلى تعليمه كيفية التعبير عن اي سلوك مريب يتعرض له. تذكر بان الوقاية تبدأ من الثقة المتبادلة بين الطفل ومحيطه الاسري.

وتدفع الواقعة الدولة الى الاستثمار اكثر في التكوين النفسي والاجتماعي للعاملين في قطاع الطفولة، و تحثها على ادمج برامج اجبارية للتوعية بالتحرش والاعتداءات وكيفية اكتشاف مؤشرات المبكرة. تفرض عليها تحديث قواعد التفقد والمتابعة وتكثيف الزيارات الميدانية المفاجئة. تجعل من حماية الطفل سياسة عمومية عابرة للقطاعات لا تختزل في وزارة واحدة.

ويبدو ان هذه القضية تستدعي نقاشا حول التربية الرقمية داخل الاسر والمدارس كما انها تحث على تعليم الناشئة كيفية استخدام المنصات بمسؤولية و تدعو الى غرس قيم احترام الخصوصية وعدم تداول المعلومات الحساسة. تجعل من الوعي الرقمي خط دفاع اول ضد الانتهاك الثاني الذي قد يطال الضحية.

وتفرض هذه الحادثة على المجتمع ان يوازن بين الغضب المشروع تجاه اي اعتداء محتمل وبين التعقل الواجب في التعاطي مع المعطيات. تدعو الى تحويل الصدمة الى فرصة لتعزيز منظومة الحماية. تحفز على بناء جبهة مجتمعية ترفض العنف وترفض ايضا التشهير.

اي تهديد لمصلحة الطفل عبر القنوات الرسمية وعبر الرقمين 192 و1809 او عبر مندوبي حماية الطفولة و دعت المواطنين الى تحويل انفعالهم الى فعل مسؤول و بذلك هي تدفعهم الى اعتماد المسارات القانونية بدل الانخراط في سباق النشر و تؤكد ان الدولة وفرت ادوات للتدخل وان حماية الطفل تمر عبر مؤسسات واضحة الاختصاص.

ويعكس قرار غلق الروضة المعنية تنفيذا للمقتضيات القانونية ارادة في عدم التهاون مع كل ما يمس سلامة الاطفال كما يرسل القرار رسالة ردع لبقية المؤسسات الخاصة مفادها ان الرقابة قائمة وان التقصير ستكون له كلفة ادارية وقضائية. يترجم التنسيق بين المصالح الجهوية للوزارة ووالي الجهة حرصا على تنفيذ القرار دون ابطاء.

وتدفع هذه القضية الى التفكير في منظومة الرقابة على رياض الاطفال الخاصة حيث تطرح اسئلة حول شروط الانتداب والتكوين والمراقبة الدورية و تدعو الى مراجعة اليات التثبت من كفاءة العاملين ومن سجلاتهم العدلية و تفرض على الوزارة وعلى بقية الهياكل المعنية تقييم السياسات الوقائية وتطويرها بما يتلاءم مع حساسية الفضاء الذي يحتضن اطفالا في اعمار مبكرة.

كما تكشف الواقعة عن حاجة ملحة الى ثقافة مجتمعية تحمي الطفل من العنف ومن الوصم في الوقت ذاته، و تفرض علينا التمييز بين حق المجتمع في متابعة قضية تمس الامن التربوي وحق الطفل في الخصوصية والكرامة و تذكرنا ايضا بان الطفل ضحية مفترضة لا يملك القدرة على الدفاع عن صورته في الفضاء العام و تدعونا الى كبح نزعة التشهير التي قد تلاحقه سنوات طويلة.

و تضع الحادثة الاعلام ايضا امام امتحان مهني حيث تدعوه الى الالتزام بمدونات السلوك التي تمنع كشف هوية الاطفال في القضايا الحساسة و تحثه على معالجة الموضوع بعمق دون الانزلاق نحو الاثارة و تدفعه الى التركيز على الجوانب

فتحت قضية الاعتداء على طفل داخل روضة خاصة جرحا عميقا في الضمير العام واعادت طرح سؤال الحماية وحدود المسؤولية حيث فرضت الواقعة نفسها كاختبار حقيقي بشأن القدرة على صون الطفولة ومنع تحويل المأساة الى فرجة رقمية.

وتكشف الحادثة عن هشاشة مزدوجة تضرب فضاءات يفترض ان تكون آمنة وتضرب ايضا المجال العمومي الذي يندفع احيانا نحو تداول التفاصيل دون وعي بكلفة ذلك على الضحية.

وقد وضعت وزارة الاسرة والمرأة والطفولة وكبار السن خطا احمر ودعت الى الكف عن نشر معطيات يمكن ان تقود الى التعريف بالطفل ضحية الاعتداء بصورة مباشرة او غير مباشرة و استندت الوزارة في ذلك الى الدستور ومجلة حماية الطفل والقانون الاساسي عدد 63 لسنة 2004 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية لتؤكد ان حماية الهوية ليست خيارا اخلاقيا فقط بل واجب قانوني موجب للاتباع.

وتفرض هذه الدعوة قراءة ابعد من حدود البلاغ الاداري حيث تضع المجتمع امام مسؤوليته في زمن تتسارع فيه الاخبار وتتناقل فيه المنصات الاجتماعية، كما تدفعنا الواقعة الى الاعتراف بان الانتهاك لا يتوقف عند الفعل الاجرامي المفترض بل قد يتجدد عبر اعادة نشر الصور والاسماء والتفاصيل التي تسمح بتتبع الضحية داخل محيطها المدرسي والعائلي و يتحول الفضاء الرقمي في لحظات الغضب الى محكمة شعبية لا تراعي احيانا مصلحة الطفل الفضلى.

و تذكر الوزارة بامكانية الاشعار الفوري عن

تصدر عن شركة حمزة للنشر والطباعة

البريد الإلكتروني: contact@avant-premiere.com.tn

24.24@ avant-premiere.com.tn

الهاتف: 29 903 073



الإخراج الفني
فتحي الحرشاني

رئيس التحرير
عادل الطياري

مدير التحرير
وفاء حمزة

سحب من هذا العدد
10000 نسخة



بمعمدية الزريبة بزغوان : الهلل الأحمر ينظم عملية توزيع 200 قفة رمضان

محمد الدريدي

نظمت الهيئة الجهوية للهلل الأحمر التونسي بزغوان، قبل أيام قليلة من شهر الصيام عملية توزيع 200 مساعدة غذائية «قفة رمضان» لفائدة عدد من العائلات من ذوي الحق بمعمدية الزريبة، وذلك في إطار دعم العائلات محدودة الدخل واستعداداً لشهر رمضان المعظم.

وقد أنجزت هذه المبادرة الخيرية بدعم من جمعية تونس الخيرية، التي تكفلت بتوفير المساعدات الغذائية، وبالتنسيق مع مختلف الأطراف المحلية لضمان حسن سير عملية التوزيع في ظروف طبية ومنظمة.

وتندرج هذه المبادرة ضمن سلسلة من الأنشطة التضامنية التي يواصل الهلال الأحمر التونسي تنفيذها لفائدة الفئات الهشة، تكريساً لقيم التضامن والتكافل الاجتماعي.

Ooredoo Night Run by Xiaomi يحتفل بدورته الخامسة ويطلق باب التسجيل

أعلنت أوريدو تونس رسمياً عن انطلاق الدورة الخامسة من Ooredoo Night Run by Xiaomi، والتي ستقام يوم 14 مارس 2026 بشارع الحبيب بورقيبة في قلب العاصمة تونس. وتنتقل عملية التسجيل بداية من اليوم، إبدأً ببدء نسخة جديدة من أحد أبرز التظاهرات الرياضية الرمضانية في تونس.

على مدى الأربع سنوات الماضية، أصبح Ooredoo Night Run by Xiaomi تقليداً رمضانياً مميزاً، يجمع العدائين والعائلات ومحبي الرياضة في أجواء ليلية فريدة بعد الإفطار. وبعد ان انطلق كمفهوم مبتكر تحوّل اليوم إلى موعد سنوي يجمع مجتمع العدائين، حيث يلتقي النشاط الرياضي بالأجواء الاحتفالية وروح المشاركة التي يتميز بها شهر رمضان. وتعدّ هذه الدورة الخامسة الاستثنائية بتجربة أكثر ثراءً، من خلال فقرات تنشيطية جديدة، ومفاجآت ترفيهية، وأجواء احتفالية، لتجعل من Night Run حدثاً أكثر حيوية وشمولية من أي وقت مضى. بداية من حصص الإحماء إلى العروض الحية والأنشطة الميدانية، تواصل التظاهرة تشجيع أسلوب حياة صحي وخلق لحظات مشتركة لا تنسى للمشاركين والجمهور. التظاهرة مفتوحة للجميع، وتتضمن ثلاثة مسارات تناسب مختلف المستويات: 2 كم للأطفال و 5 كم للعائلات والهواة و 10 كم للعدائين المحترفين وكما في الدورات السابقة، سيتم تخصيص فئة خاصة برياضيي الاحتياجات الخاصة، تأكيداً على الطابع الشامل للتظاهرة وضمان مشاركتهم بشكل كامل.

وللسنة الثانية على التوالي، سيتحصل الفائزون في سباق 5 كم و 10 كم على فرصة تمثيل تونس في ماراثون الدوحة 2027، مما يضيف بعداً دولياً على المنافسة ويفتح آفاقاً جديدة أمام المواهب المحلية.

وفي تعليقه على انطلاق الدورة، قال إياس نايف عسّاف، المدير التنفيذي لـ "أوريدو تونس": "في أوريدو يتجاوز دورنا توفير خدمات الاتصال. نحن ملتزمون بصنع تجارب ذات معنى تقرب بين الناس وتعزز الروابط داخل المجتمع. يجسد Ooredoo Night Run by Xiaomi هذه الرؤية من خلال تشجيع الرياضة، والشمولية، ولحظات المشاركة خلال شهر رمضان. وبلوغ الدورة الخامسة يبرز كيف أصبحت هذه المبادرة موعداً وطنياً حقيقياً، ونحن فخورون بمواصلة دعم فعاليات تجمع بين الطاقة الإيجابية وروح الجماعة والهدف النبيل."

ومن جانبه، صرح سيلفستر هوانغ، المدير التجاري لشركة Xiaomi تونس، الشريك الرسمي للتظاهرة: "نحن فخورون بأن نكون جزءاً من Ooredoo Night Run by Xiaomi، وهو حدث يجمع بين الحيوية، والابتكار، وروح المجتمع. ونرى كل عام مزيداً من الأشخاص يتجهون نحو نمط حياة نشيط، وتعدّ هذه الدورة الخامسة بتجربة أكثر تميزاً وتشويقاً للجميع."

في إطار برنامج أوريدو تونس للمسؤولية المجتمعية "تونس تعيش"، تحمل هذه النسخة الخامسة رسالة قوية للتضامن بالتعاون مع الجمعية التونسية أحنا معاك، وهي جمعية غير ربحية تُعنى بدعم المرضى الذين يواجهون أمراضاً خطيرة ومرافقتهم طيلة رحلة العلاج والتعافي. ومن خلال الدعم النفسي والمساندة الاجتماعية وحشد جهود المجتمع، تعمل الجمعية على إعادة الأمل والكرامة للفئات الهشة وعائلاتهم. وبالشراكة مع جمعية أحنا معاك، ستخصص دورة 2026 من سباق Ooredoo Night Run by Xiaomi كامل عائدات التسجيل لدعم نور السلطاني، وهي شابة تبلغ من العمر 18 عاماً تخضع حالياً لمرحلة إعادة التأهيل بعد بتر على مستوى الفخذ نتيجة إصابتها بسرطان العظام. وتحتاج نور بشكل عاجل إلى طرف اصطناعي يمكنها من استعادة حركتها، ومواصلة دراستها، واسترجاع استقلاليتها.

ومن خلال هذه المبادرة، يصبح كل تسجيل أكثر من مجرد مشاركة في سباق، بل خطوة نحو إعادة الأمل. فالمشاركون لن يعيشوا فقط تجربة رياضية مميزة خلال شهر رمضان، بل سيساهمون أيضاً في تغيير حياة شابة، بما يعكس روح برنامج "تونس تعيش" والتزام أوريدو تونس الدائم بالوقوف إلى جانب المجتمع في مختلف جهات تونس.

انطلاق التسجيل

انطلقت رسمياً عملية التسجيل في Ooredoo Night Run 2026 عبر الموقع www.ooredoorun.tn ويدعى العدائون ومحبو الرياضة للمشاركة في هذه الدورة الاحتفالية والاستمتاع بليلة يلتقي فيها النشاط الرياضي بالترفيه وروح الجماعة في قلب العاصمة.

تنفيذا للبرنامج الرقابي الخاص بشهر رمضان بسوسة: حجز أكثر من 3 آلاف لتر من الحليب وغلق مصنع أجبان عشوائي

محمد الدريدي

أكد المنسق الجهوي للهيئة الوطنية للسلامة الغذائية بسوسة بلقاسم القدري أنّ أعوان الهيئة، تمكنوا خلال الفترة الممتدة من 20 جانفي الماضي من حجز حوالي 3550 لترا من الحليب الطازج و 296.2 كلغ من الأجبان، وذلك في إطار تنفيذ البرنامج الرقابي الخصوصي بمناسبة شهر رمضان الكريم.

وأوضح القدري في تصريح له، أنّ الحملات الرقابية استهدفت بالأساس مراكز تجميع وتصنيع الحليب ومشتقاته وأسفرت أيضا عن حجز 70 لترا من اللبن و 40,8 كلغ من الرايب و 107,3 كلغ ريقوتة و 16,2 كلغ زبدة إضافة إلى غلق مصنع أجبان عشوائي بمنطقة أكودة.

كما تمّ غلق محلّين بسوسة المدينة بسبب عرض مواد غذائية في ظروف غير صحيّة إلى حجز كمية من المواد الغذائية منتهية الصلوحية شملت الجبن المبشور والصالامي والبسكويت والمشروبات الغازية والتوابل والكايك.

وذكر المسؤول الجهوي للهيئة الوطنية للسلامة الغذائية بأهداف البرنامج الرقابي الخصوصي الذي يمتد على مرحلتين، مرحلة ما قبل شهر رمضان وخلاله والتمثّلة بالخصوص في ضمان السلامة الصحيّة للمنتجات الغذائية ونزاهة المعاملات ورقابة المنتجات إلى جانب تكثيف المراقبة على المنتجات ذات الاستهلاك الواسع في كامل مراحل السلسلة الغذائية.

ومن بين الأهداف المرجوة من هذا البرنامج أيضا التثبّت من مدى استجابة المنشآت والمنتجات لمتطلبات السلامة الصحيّة وحجز وإتلاف المنتجات الخطرة وغير الآمنة.

الاستعداد للموسم الفلاحي بقبلي ضبط التدخلات و البرامج لإنجاحه

الفني للتمور، ومركز البحوث الزراعية بالواحات، إلى جانب عدد من الهياكل والخبراء، وذلك في إطار رؤية تهدف إلى المحافظة على المنظومة الواحية في تكامل مكوناتها البيئية والإنتاجية، وعدم الاقتصار على غراسة النخيل فحسب، بل دعم الزراعات المرافقة، وتنويع الأنشطة الفلاحية بما يضمن التوازن الإيكولوجي وتحسين مردودية الفلاح.

وتركزت تدخلات الدكاترة والباحثين حول أهمية التنوع البيولوجي ودوره في تعزيز الأمن الغذائي الوطني وتحسين دخل الفلاحين، مع التأكيد على ضرورة تشجيع تربية الماشية كعنصر مكمل للمنظومة الواحية. كما تم عرض تجارب علمية متعلقة بزراعة الحبوب بالمناطق السقوية، واعتماد ممارسات فلاحية مستدامة تقوم على المحافظة على خصوبة التربة، والحد من الإجهادات البيئية عبر استعمال الكائنات الدقيقة لمقاومة الملوحة والأفات الزراعية.

كما تم التطرق إلى التحديات التي تواجه الواحات في ظل التغيرات المناخية، وضرورة تطوير نماذج إنتاج قادرة على التأقلم، مع إبراز دور ديوان رجم معتوق لتنمية الجنوب والصحراء في دعم المشاريع التنموية وإحياء المناطق الصحراوية وتنمية الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالمنتجات المحلية.

وقد تم الاتفاق على جملة من التوصيات، من أبرزها نقل نتائج البحوث والتوصيات العلمية إلى الفلاحين عبر الإرشاد والمرافقة الميدانية، وإحداث ضيعات فلاحية تجريبية كنماذج تطبيقية، إلى جانب تنظيم دورات وملتقيات علمية دورية تجمع الباحثين والخبراء والفلاحين لنشر المعرفة، واقتراح الحلول العملية، ومعالجة الإشكاليات التي تعاني منها المنظومة الفلاحية بالجهة مما يساهم في تحقيق تنمية فلاحية مستدامة بالجنوب التونسي.

محمد المبروك السلامي

أما في مجال الغابات، فقد تم التطرق إلى المشاريع المنجزة والمبرمجة بالمنابت الغابية بولاية قبلي، وبرنامج مقاومة التصحر، إلى جانب صيانة الغراسات الغابية، بما يساهم في حماية المنظومة البيئية وتعزيز أسس التنمية المستدامة بالجهة.

ملتقى علمي حول ديمومة المنظومة الواحية

في إطار مشروع ممول من طرف مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي احتضنت قبلي ملتقى علمي حول ديمومة المنظومة الواحية وأفاق تطوير زراعة الحبوب والأعلاف بالمناطق الواحية والصحراوية نظمه مخبر زراعة المناطق الجافة والواحات بمعهد المناطق القاحلة، بالتعاون مع ديوان رجم معتوق لتنمية الجنوب والصحراء ومركز البيوتكنولوجيا ببرج السدرية، بمشاركة ثلة من الدكاترة والباحثين.

وقد تميّز الملتقى بمقاربة تشاركية واسعة من خلال تشريك مختلف المتدخلين في المنظومة الفلاحية، على غرار ديوان تربية الماشية، والمركز

بصفة دورية انتظام التزوّد بالمواد العلفية، وتسهر على إيجاد حلول للصعوبات المطروحة بالتنسيق مع اللجان المختصة، إلى جانب دعم تزويد الجهة الأعلاف الخشنة بالتعاون مع ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى. وفي هذا الإطار تمت برمجة أيام تحسيسية في مجال الإرشاد الفلاحي لفائدة مربّي الإبل والمجترات الصغرى والأبقار، إضافة إلى أنشطة توعوية موجهة للتلاميذ.

وبخصوص وضعية مشاريع المياه تم استعراض مدى تقدّم إنجاز الآبار المائية العميقة والتعويضية، إلى جانب المشاريع الجارية، مع تشخيص الإشكاليات الفنية والإدارية وطرح الحلول الكفيلة بتجاوزها.

كما تمّت متابعة مشاريع الهندسة الريفية، ومنها مشروع إحداث منطقة سقوية بـ "الشارب" إضافة إلى بقية المشاريع المبرمجة. وتم كذلك عرض وضعية أشغال المناطق السقوية، وخاصة ما يتعلّق بصيانة محطات الضخ، وتجهيز الآبار، وتعهّد شبكات الري، مع تقييم مدى تقدّم الأشغال والمشاريع المنجزة.

المندوبية الجهوية للفلاحة، بالتعاون مع المركز الفني للتمور والمجمع المهني المشترك للتمور، تشمل كافة معتمديات الجهة، وتتناول مختلف مراحل الإنتاج من الغراسة إلى الجني.

أما في ما يخص حماية الصابة، فقد تم تحديد احتياجات الجهة المقدّرة بخمسة ملايين وحدة ناموسية وأربعمائة طنا من مادة البلاستيك، مع التأكيد على ضرورة توفيرها في الأجل المحددة وضمان حسن توزيعها.

و تمحورت التدخلات حول تقييم موسم الزراعات الجبوحارية حيث تم استعراض أبرز الإشكاليات التي يواجهها الفلاحون، خاصة الأمراض الفطرية والفيروسية، مع تقديم جملة من الحلول الوقائية والتدخلات الفنية الكفيلة بالحد من تأثيرها على الإنتاج وتحسين المردودية.

وفي مجال الإنتاج الحيواني تم عرض برنامج التدخلات للموسم الفلاحي لعام 2026، وتقديم نسب تلقيح الماشية وبقية الحيوانات، مع التأكيد على مواصلة الحملات الصحية وفق الروزنامة المضبوطة. كما أن المنذوبية الجهوية للتنمية الفلاحية تتابع

خصمت جلسة عمل، التي أشرف عليها المعز العبيدي، والي قبلي، لمتابعة جاهزية الهياكل الجهوية وضبط البرامج والتدخلات الكفيلة لإنجاح الموسم الفلاحي.

وقد تناولت الجلسة الاستعدادات المتعلقة بموسم التمور، حيث تم عرض المعطيات المحيطة الخاصة بعمليات تنظيف الواحات ومراحل التسميد وبرنامج الري إضافة إلى تقديم خطة مكافحة الحشرات الضارة، خاصة حشرة الأوركثاس، مع بيان آليات التصدي لها والحد من انتشارها. وقد شدّد الوالي على ضرورة تعزيز المتابعة الميدانية وتشديد الرقابة، وتركيز مصادد ضوئية بعيدة المستغلات الفلاحية من قبل المركز الفني للتمور في إطار المقاربة الوقائية المعتمدة.

كما تم التأكيد على أهمية مرافقة الفلاحين فنيًا، خاصة في ما يتعلّق بحسن إنجاز عملية التشفير والاستعمال الرشيد للسماد العضوي. وقد تقرّر تنظيم أيام تحسيسية وإرشادية تشرف عليها إدارات



قطاع اللحوم في تونس

إنتاج ضعيف وإعادة تكوين القطيع الوطني ضرورة قصوى

جلال العرفاوي

ساهم تحسن الغطاء النباتي وتوفر المراعي خلال الموسم الفلاحي الماضي 2025 / 2024 في ارتفاع المساحات العلفية وتنوعها بين طبيعية وصناعية وفي المحافظة على قطاع تربية الماشية على توازنها بالرغم من الصعوبات التي واجهها.

وقد سجل الموسم الماضي تطورا في إنتاج اللحوم الصافية بمختلف أنواعها بنسبة 0.42 % حيث تشير النتائج إلى تطور في إنتاج اللحوم الصافية وذلك نتيجة الارتفاع المسجل في إنتاج دجاج اللحم غير أن ذلك لا يحجب التراجع الحاد المسجل في حجم القطيع على المستوى الوطني خلال سنتي 2022 و 2023 نظرا لتراجع المردودية الاقتصادية لنشاط تربية الماشية وارتفاع كلفة مدخلات الإنتاج وغلاء أسعار الأعلاف مع احتداد سنوات الجفاف وضعف المحاصيل الزراعية.

قطاع تقليدي

استنادا إلى الأرقام الصادرة عن وزارة الفلاحة والصيد البحري لسنة 2023 يبلغ عدد قطيع الأبقار 379 ألف رأس والسلالة المؤصلة 224 ألف رأس في حين يبلغ عدد السلالات المحلية والمهجنة 155 ألف رأس ويتواجد القطيع أساسا بنسبة 66 % بالشمال و30 % بالوسط و4 % بالجنوب. وبالنسبة إلى قطيع الأغنام فيبلغ عددها 4575 ألف رأس أما قطيع الماعز فيعد 937 ألف رأس ، في حين يبلغ عدد مربّي المواشي والأبقار 112 ألف ينتمي أغلبهم إلى صغار الفلاحين حيث يتم تعاطي نشاط إنتاج الحليب غالبا ضمن مستغلات فلاحية عائلية. وبالنسبة إلى مراكز تربية الأراخي المؤصلة فتعد خلال سنة 2025 26 مركزا مقابل 24 مركزا خلال سنة 2024 في حين يبلغ العدد الجملي لمصانع العلف الناشطة 155 وحدة خلال سنة 2024 بطاقة

إنتاج جمالية تقدر بـ 3.2 مليون طن سنويا وتتوزع أساسا بولايات الوسط الغربي بنسبة 47% والشمال الشرقي بنسبة 37% .

استقرار في إنتاج اللحوم الحمراء

حافظ الإنتاج الوطني من اللحوم الحمراء الصافية خلال سنة 2025 على نفس مستويات إنتاج سنة 2024 والتي تقدر بحوالي 113 ألف طن باعتبار اللحوم الأخرى. ويتوزع الإنتاج على 37.2 ألف طن لحم أبقار و58.5 ألف طن لحم أغنام و11.8 ألف طن لحم ماعز و5.5 ألف طن لحوم أخرى. ولسد النقص الحاصل على مستوى الإنتاج تم توريد وإلى حدود موفي شهر جوان 2025 حوالي 4729 رأسا من العجول الضعيفة المعدة للتسمين مقابل 11396 رأسا خلال كامل سنة 2024، أما فيما يتعلق بالأراخي الموردة فقد تم تسجيل دخول 505 رأسا خلال موفي شهر جوان 2025 مقابل 360 رأسا خلال سنة 2024. وبخصوص اللحوم الحمراء الموردة بهدف تلبية حاجيات السوق

بصفة منتظمة فقد تم إلى حدود الثمانية أشهر الأولى من سنة 2025 توريد ما يقارب 2647 طن من اللحوم الحمراء المجمدة والمبردة مقابل 3519 طن خلال كامل سنة 2024.

زيادة طفيفة في إنتاج اللحوم البيضاء

على عكس إنتاج اللحوم الحمراء بلغ إنتاج اللحوم البيضاء الصافية خلال سنة 2025 حوالي 253 ألف طن مسجلا بذلك زيادة طفيفة بنسبة 6 % مقارنة بسنة 2024 وهي متأتية من الزيادة الهامة المسجلة في دجاج اللحم بـ 9 % ، في حين سجل إنتاج لحم الديك الرومي تراجعا بـ 1 % مقارنة بسنة 2024 كما بلغ المخزون التعديلي من لحوم الدجاج المجمد حدود 2744.7 طن كمخزون ذاتي لدى المذابح و19 طن لدى المجمع المهني المشترك من جملة 1000 طن مبرمجة.

برنامج جديد لإعادة توازن منظومة الأبقار

لإعادة توازن منظومة الأبقار

ولحماية صغار الفلاحين باعتبارهم الحلقة الأكثر هشاشة ، وأمام تراجع القطيع بحوالي 20 % ، شرعت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في الإصلاح المؤسساتي من خلال احداث الديوان الوطني للأعلاف وتسيير المواد الأولية الموردة من الأعلاف من قبل وزارة التجارة وتنمية الصادرات والانطلاق قريبا في تنفيذ البرنامج الوطني لإعادة تكوين القطيع المنصوص عليه ضمن قانون المالية لسنة 2025 والذي يمتد تنفيذه على 4 سنوات وأضاف أن قطاع الإبل سيشهد تركيز وتهيئة البنية الأساسية لتجهيز مراكز تجميع القطعان بالطاقة الشمسية إلى جانب التغطية الصحية للقطيع بهدف الحد من نزيف التفريط فيه وإعادة تكوينه. وبالتنسيق مع مختلف الأطراف تم وضع برنامج خصوصي استعدادا لعيد الاضحى لسنة 2026 من أجل توفير الأضاحي والأسواق المعدة للغرض من قبل المنشآت والمؤسسات التابعة لوزارة الفلاحة. ومع انتهاء موسم الحصاد لسنة

2025 وخاصة الأعلاف الخشنة منها واعتبارا إلى حصيلة الإنتاج الجيدة لموسم الحبوب انطلق الديوان الوطني للأعلاف في تنفيذ خطة عملية لتمويل وشراء مباشر لكميات كبيرة من الأعلاف الخشنة بأسعار تفضلية جدا تتماشى مع كلفة الإنتاج وبعيدة على مستويات أسعار السنوات السابقة حيث تم نقل مخزون الأعلاف نحو مناطق الوسط والجنوب لتأمين حاجيات هذه المناطق من هذا المنتج بأسعار متوازنة وتفاضلية تساعد الفلاح على الإنتاج وتطوير نشاطه واستعادة قطيعه. كما أقر الفصل 36 من مشروع قانون المالية لسنة 2025 تخصيص مبلغ 5 مليون دينار على موارد صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع الفلاحة والصيد البحري لدعم صغار مربّي الأبقار من خلال منح استثنائية لتمويل شراء الأبقار وتكفل الدولة بفوائد القروض وإعفاء صغار المربين من رسوم توريد الأبقار والعجول وذلك في إطار برنامج إعادة تكوين القطيع الوطني من الأبقار.



بعد مصادقة البرلمان: هكذا ستطبق آلية الكراء المملّك



طاهر الحرشاني

بعد سنوات من النقاش والبحث عن بدائل واقعية لأزمة السكن المتفاقمة، دخلت آلية الكراء المملّك مرحلة جديدة وحاسمة في تونس، عنوانها المصادقة على الإطار التشريعي والانطلاق الفعلي في التنفيذ.

وقد مثلت مصادقة البرلمان الاربعة الماضي على مشروع قانونين يمكنان الباعثين العقاريين العموميين من الانخراط في الكراء المملّك توجها رسميا لإعادة الاعتبار للدور الاجتماعي للدولة في قطاع السكن، ومحاولة جادة لتخفيف الضغط عن فئات واسعة من الأجراء الذين بات امتلاك مسكن بالنسبة إليهم حلما مؤجلا بفعل الغلاء وارتفاع كلفة القروض البنكية.

أزمة سكن تتعمق

ولم يعد خافيا أن السوق العقارية في تونس تشهد منذ أكثر من عقد حالة تضخم متواصل، بفعل ارتفاع أسعار الأراضي ومواد البناء، وتضاعف كلفة الإنجاز، في مقابل تراجع واضح في القدرة الشرائية، خاصة لدى متوسطي ومحدودي الدخل. هذا الواقع وضع آلاف العائلات الشابة أمام خيارات محدودة، إما كراء مرتفع يستنزف نسبة كبيرة من الدخل الشهري، أو قروض بنكية طويلة الأمد بشروط معقدة وفوائد تثقل كاهل الأجير لسنوات طويلة.

وفي ظل هذا المشهد، تحوّل السكن من حق اجتماعي إلى عبء اقتصادي، ما دفع الدولة إلى البحث عن صيغ بديلة توازن بين حق المواطن في مسكن لائق وقدرته الفعلية على الدفع، بعيدا عن منطق السوق المحض.

الكراء المملّك... عودة بصيغة جديدة وليست آلية الكراء المملّك جديدة من حيث المبدأ، إذ سبق اعتمادها في تجارب محدودة داخل تونس وخارجها، غير أن الجديد اليوم يتمثل في إرسالها ضمن إطار تشريعي واضح، وتكليف باعثين عموميين بتنفيذها، مع توفير شروط تمويل استثنائية تراعي البعد الاجتماعي. وتقوم هذه الآلية على تمكين المنتفع

والمخصّص لتمثين الرصيد العقاري الدولي ودعمه لفائدة المشاريع ذات البعد الاجتماعي.

أراض بالدینار الرمزي... لتخفيض الكلفة

و من أبرز عناصر القوة في هذا البرنامج، توجّه الدولة إلى توفير الأراضي اللازمة من العقارات الدولية بالدینار الرمزي لفائدة الباعثين العقاريين العموميين وهي خطوة تهدف إلى التقليل من كلفة الإنجاز، وبالتالي التحكم في السعر النهائي للمساكن.

وفي هذا الإطار، تم إلى حدود جانفي 2026 التفويت في نحو 10.2 هكتارات من الأراضي الدولية لفائدة الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية وشركة النهوض بالمساكن الاجتماعية، شملت عدة ولايات من بينها منوبة، نابل، بن عروس، قابس، وأريانة، مع العمل على استكمال أوامر تفويت أخرى في ولايات إضافية.

ووفق المعطيات الرسمية التي قدّمها وزير التجهيز والإسكان، تعتمد الدولة خلال مخطط التنمية 2026-2030 إنجاز حوالي 5000 مسكن في إطار آلية الكراء المملّك، بكلفة تقديرية تناهز 750 مليون دينار، أي بمعدل ألف مسكن سنويا.

ومن المنتظر أن ينطلق القسط الأول من البرنامج بداية من سنة 2026، بإنجاز 1213 مسكنا موزعة على 11 ولاية، بكلفة تقارب 212 مليون دينار، على أن يتم تسليم أولى المساكن الجاهزة أواخر سنة 2027 أو مطلع

2028.

شروط ميسرة وفائدة صفر بالمائة

من النقاط التي لاقت اهتماما واسعا، اعتماد تمويل يصل إلى 100 بالمائة من كلفة الإنجاز عبر صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء، مع تمكين المنتفعين من التسديد على فترة قد تصل إلى 25 سنة، وبنسبة فائدة في حدود صفر بالمائة، وهو ما يمثل قطيعة مع منطق القروض البنكية التقليدية. كما شدّد الوزير على أن معلوم الكراء لن يكون مشطّا، وسيحدّد اعتمادا على المعدلات المعمول بها في كل منطقة، مع مراعاة القدرة الشرائية للمواطنين.

وفي إطار القطع مع ممارسات الماضي، أعلنت وزارة التجهيز عن إعداد منصة رقمية خاصة بالبرنامج، يُنتظر أن تكون جاهزة أواخر سنة 2026، لتمكين المواطنين من التسجيل والاطلاع على الشروط بصفة شفافة. ويُفترض أن تعتمد هذه المنصة معايير موضوعية وواضحة للانتفاع، بما يضمن تكافؤ الفرص، ويحدّ من الوساطة والمحسوبية، خاصة وأن البرنامج يستهدف الأجراء في القطاعين العام والخاص دون استثناء.

ولا تقتصر أهمية هذه المشاريع على آلية التمويل فحسب، بل تمتدّ إلى التصور العمراني الجديد للسكن الاجتماعي، إذ من المنتظر أن تتوفّر الأحياء المرمجة على كل المرافق الأساسية، وأن تراعي شروط العيش الكريم والتخطيط الحضري الحديث. ويهدف هذا التوجه إلى منع تشكّل

أحياء مهمّشة أو معزولة، وتعزيز الإدماج الاجتماعي والتماسك المجتمعي داخل المدن، بما يجعل السكن الاجتماعي رافعة للاستقرار لا بؤرة للهشاشة.

رافعة اقتصادية واجتماعية

و يتجاوز أثر الكراء المملّك البعد الاجتماعي ليشمل الاقتصاد الوطني، إذ من شأن تنشيط قطاع البناء أن يخلق مواطن شغل، ويحرك الصناعات المرتبطة به، ويعزز الدورة الاقتصادية. كما أن استقرار الأسر في مساكن لائقة ينعكس إيجابا على الإنتاجية، والاستقرار الأسري، وحتى على مؤشرات الصحة والتعليم.

ورغم الإشارات الإيجابية، يبقى نجاح هذه الآلية رهينا بجملتها من الشروط، من بينها توسيع حجم المشاريع لتغطية الطلب المتزايد، وحسن اختيار المواقع، والتحكم في كلفة الإنجاز، وضمان نجاعة الحوكمة والمتابعة.

ويمكن القول ان الية الكراء المملّك هي خيار اجتماعي يعيد الاعتبار لحق السكن، ويمنح الأجير فرصة واقعية لبناء مستقبله خارج منطق القروض المرهقة. وإذا ما كُتّب لهذه التجربة النجاح والتعميم، فقد تشكل نقطة تحوّل حقيقية في علاقة التونسي بالسكن، وتعيد الأمل لفئات طالما شعرت بأن امتلاك مسكن بات حلما بعيد المنال.

بعد حادثة الاعتداء على طفل في روضة أطفال حتى لا تتكرر هذه المأساة



الجمعة 13 فيفري الجاري الاحتفاظ بأشخاص مشتبه بهم في الاعتداء الجنسي الذي تعرض لها مؤخرا أحد الاطفال بإحدى رياض الأطفال ، وذلك إلى حين استكمال الأبحاث وورود نتائج التساخير. وأكدت النيابة العمومية في بلاغ إعلامي أنه على إثر تقدم والدة الطفل المتضرر من واقعة الاعتداء بجهة النصر من ولاية أريانة بشكاية، تم التعامل مع البلاغ بشكل فوري وجدي، حيث تم سماع الشاكية وسماع المتضرر بحضور أخصائي نفسي ثم عرضه مباشرة على الطب الشرعي وإجراء الاختبارات الجينية والفنية اللازمة إلى جانب معاينة مكان الواقعة ومحتوى كاميرات المراقبة وسماع جميع الأطراف العاملة بالروضة المذكورة.

من جهتها أصدرت وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن، قرارا بغلق روضة أطفال خاصة تعلقت بها شبهة الاعتداء الجنسي على طفل، وذلك طبقا للمقتضيات القانونية. وأفادت الوزارة، في بلاغ لها يوم السبت الماضي، بأنه تمت مباشرة تنفيذ قرار الغلق لروضة الأطفال المعنية من قبل المصالح الجهوية للوزارة وبتنسيق تام مع وائي الجهة. وأشارت إلى أنه يمكن الإشعار الفوري حول أي تهديد لمصلحة الطفل الفضلى إما مباشرة لدى المصالح المركزية والجهوية المعنية أو عن طريق الرقمين 192 و1809 أو بالاتصال بالمكاتب الجهوية لمندوبي حماية الطفولة.

وشددت الوزارة، على أهمية الانتباه لخطورة ما يتم تداوله عبر بعض المنابر ومنصات التواصل الاجتماعي من معطيات شخصية وبيانات يمكن أن تساعد على التعريف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالطفل، إذ يمثل ذلك انتهاكا صارخا لحقوق الطفل، طبقا لأحكام الدستور ومجلة حماية الطفل والقانون الأساسي عدد 63 لسنة 2004 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية وموجبا للتتبع.

القضية صارت الآن من انظار الامن والمؤكد ان المجرم سينال عقابه وفق القانون كما أكد المندوب العام لحماية الطفولة إن هناك تنسيقاً مباشراً مع الجهات الأمنية والصحية لاتخاذ الاجراء الملائم بخصوص الطفل، وكذلك

اثارت قضية الاعتداء على طفل في عمر الثلاث سنوات داخل روضة ضجة كبيرة في تونس منذ ان تحدثت والدته عما وقع لصغيرها من اعتداء أخلاقي خطير لا يقبل به قانون ولا اخلاق ولا عرف ولا منطق حيث ان شخصا لا صفة له تتماشى مع التعليم في مختلف مراحلها حتى المتأخرة منها بالنا بروضة يرتادها أطفال لا يعرفون عن الحياة الكثير بل مازالوا في خطواتهم الأولى في معتركها الصعب هذا المنحرف خالف الطبيعة والقانون وتحول الى وحش كاسر ليعتدي على طفل بريء لن تقف تبعات الاعتداء عليه عند أي حد لأنها سترافقه كامل عمره بعد ان حفرت في نفسه جروحا من الصعب اندمالها.

بدأت القصة قبل أيام حين تحولت الام الى الروضة للعودة بابنها الى المنزل والمؤكد أنها كانت خالية البال من أي إمكانية لتعرض ابنها الى مكروه يمثل ذلك الوصف والحجم لأنها اودعته في روضة يفترض فيها ان تحمي الأطفال من أي خطر وان لا تحيطه الا بالطيبين ممن يفهمون في نفسيات الأطفال في ذلك العمر لا ان تجلب لهم مصورا في داخله يختبئ ذئب مسعور وكانت الام تعتقد ان ابنها سيعود معها الى المنزل وهو في غاية السعادة بعد ان نظمت الروضة حفلا في ذلك اليوم لكنها حين التقت بابنها احست ان في نفسه يعتدل ارتباك مريب وان امرا خطيرا حل به وحين تحدثت معه اجابها ببراءة بانه لا تحبه لأنها لو كانت عكس ذلك لما وضعته في تلك الروضة ليتزلزل كيانها بعد ان استرسل ابنها في سرد أسباب ما جعله يحس بان امه لا تحبه وتأكدت ان شيطاننا عبث بنفسيته وحدث بها جروحا لن تندمل.

التفاصيل التي رواها الطفل لأمه تثير الاشمئزاز وتدفع الى دق نواقيس الخطر حتى لا تتكرر مثل هذه العملية حيث حين لاحظت أمه عند عودتها إلى المنزل أن طفلها يمشي بطريقة غير طبيعية، استبدت الخوف بها وما إن سألته عن سبب ألمه حتى أخبرها أن أحد العاملين اعتدى عليه، قبل أن يدخل في انهيار عصبي جعله يتبول لا إرادياً.

وقد قررت النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بأريانة، يوم

لوهلة ان من وظفوه واستأنوه هو يمثل هذه البشاعة لكن الواجب كان يحتّم عليهم عدم منحه أي فرصة ليقبى في الروضة اذ كان بالإمكان التعامل معه بطريقة حذرة بان يدعوه للقيام بعمله وسط حضور المسؤولين عن الروضة ثم مغادرتها فور انتهاء عمله.

هذه الحادثة تمثل جرس إنذار خطير يحتم على وزارة المرأة والأسرة والطفولة تحري الدقة اكثر في منح التراخيص واتباع الصرامة اللازمة في المتابعة ومعاقبة كل من يخالف حتى ابسط القوانين المنظمة لعمل رياض الأطفال لان هذه القضية من المؤكد انها اثارت الخوف والقلق عند الأولياء والاعليبة الساحقة منهم ينصرفون الى وظائفهم واعمالهم وهم مطمئنون الى ان ابناءهم في ايد امينة والامر مؤكد انه كذلك لان ما وقع يدخل في اطار "الشاذ يحفظ ولا يقاس عليه" ولكن الواجب طمأنتهم عبر تسليط اشد العقوبات ان ثبت الجرم بعد استيفاء التحقيقات وهذا لا يتم الا عبر سن قوانين اكثر ردعا لاي روضة تخالف الترتيب حتى وان بشكل بسيط مع فرض انتداب المختصين ومعاقبة كل من لا يقوم بذلك.

لمساعدة الدولة في تشغيل أصحاب الشهادات العليا وثانيا لضمان توفر الأجواء التعليمية السليمة في تلك المرحلة الحساسة من العمر كما ان رياض الأطفال يكسبون الكثير ولا عذر لهم في عدم تشغيل المختصين ومن تتوفر فيهم الكفاءة العلمية والأخلاقية والنفسية وهذين الشرطين الأخيرين يمكن لاي صاحب روضة ان يتحقق منهما من خلال معاينة من يشتغلون عنده ومتابعتهم متابعة لصيقة والتحاوّر مع الأطفال مرة بعد مرة عبر مختصين حتى وان كان في ذلك نفقات إضافية لانه لا يجب ان تنسى رياض الأطفال ان دورها الأول تعليمي قبل ان يقوم الريج المالي الذي يبقى مشروعا لكن ستضمنه الكفاءة في التعامل مع الأطفال قبل التخفيض في النفقات عبر انتداب كل من هب ودب.

هذا الذئب البشري لم يتسلل الى الروضة لولا انها لم تقم بإحداث استوديو تصوير قار فيها من المؤكد انه لغايات تسويقية لكن التسويق لا يكون بوضع "شيطان" بجانب "الملائكة" او "ذئب" بالقرب من "الحملان" .. قد تكون نية أصحاب الروضة سليمة ولم يكونوا يعتقدون

بخصوص الروضة التي نالت نصيبها من التفرغ لأنها تتحمل المسؤولية فيما حدث و عمت موجة واسعة من التنديد والغضب على مواقع التواصل الاجتماعي وسط مطالب بمحاسبة الجاني والقائمين على المؤسسة.

لئن كان من الجيد ان مصالح وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن انطلقت في اتخاذ إجراءات إدارية وقضائية عاجلة إثر تلقي إشعار حول شبهة تعرض طفل يبلغ من العمر ثلاث سنوات لاعتداء داخل روضة أطفال وقامت بزيارات ميدانية إلى الفضاء المعني، في إطار متابعة جميع الجوانب لضمان حماية حقوق الطفل مع احترام خصوصية الوضع فان الواجب كان يحتّم التصدي للجريمة قبل وقوعها عبر تكثيف المراقبة على مختلف رياض الأطفال وفرض ان لا يعمل بها الا من يمتلك القدرة على التعامل مع الاطفال في مثل تلك السن وان تكون له شهادة علمية معترف بها في تونس خاصة ان بلادنا لها مؤسسات عريقة في تعليم كيفية التعامل مع الأطفال سواء من الناحية التعليمية او النفسية او الاجتماعية وكان يجب اجبار رياض الأطفال على تشغيل الا من يمتلكون الكفاءة أولا

تناقشها لجنة المالية قريبا مبادرة البنك البريدي في اختبار الواقعية



على ذمة الحرفاء، خاصة في المناطق الداخلية والريفية التي تعاني ضعفا أو غيابا شبه كلي للتغطية البنكية. ويُنظر إلى هذه النقطة باعتبارها أحد أهم عناصر القوة في المشروع، بالنظر إلى الثقة التاريخية التي يحظى بها البريد لدى المواطنين.

أما من حيث المهام، فيُسند إلى البنك البريدي المزمع إحداثه فتح الحسابات الجارية وحسابات الادخار، والتصرف في وسائل الدفع، وإنجاز التحويلات المالية، والصراف اليدوي والآلي، وصراف العملة الأجنبية وفق التشريع الجاري

عن البريد التونسي، وتعمل وفق قواعد مصرفية مضبوطة، مع المحافظة على البعد الاجتماعي للمؤسسة الأم. ويهدف هذا البنك، وفق النص المقترح، إلى دعم الإدماج المالي عبر توفير منتجات وخدمات مالية لفائدة الفئات الاجتماعية غير المشمولة بالنظام البنكي القائم، وبشروط تفاضلية تراعي أوضاعها الاقتصادية.

ويبرز الفصل الثالث من المقترح أهمية استغلال الانتشار الجغرافي الواسع للبريد التونسي، من خلال وضع شبكة ممتدة من المكاتب والمقرات

وتوسيع قاعدة الخدمات المالية، في ظل تشدد شروط الإقراض وارتفاع نسب الفائدة وتزايد المخاطر. وفي هذا السياق، يطرح البنك البريدي باعتباره خيارا استراتيجيا قد يغيّر خارطة الخدمات المالية في تونس، إذا ما تم تنزيله وفق مقاربة واقعية ومرتجة.

تفاصيل المبادرة

وتتترح المبادرة البرلمانية إحداث منشأة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تحت مسمى "البنك البريدي"، تكون شركة متفرعة

التونسي إلى فاعل مالي محوري، قادر على لعب دور أساسي في دعم الإدماج المالي، خاصة لفائدة الفئات ذات الدخل الضعيف والمتوسط، التي ظلت لعقود خارج المنظومة البنكية، إما بسبب تعقيد الإجراءات، أو ارتفاع الكلفة، أو غياب التغطية الجغرافية.

ويُجمع متابعون على أن عودة هذا المقترح إلى جدول أعمال البرلمان لا تنفصل عن الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تمر بها البلاد، والتي أضعفت من قدرة البنوك التجارية على الاضطلاع بدورها التقليدي في تمويل الاقتصاد

طاهر الحرشاني

قررت لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب المشروع قريبا في دراسة مقترح القانون المتعلق بإحداث البنك البريدي، وهو مقترح أعيد طرحه إلى الواجهة بعد أن ظلّ لسنوات موضوع نقاش متقطع دون أن يجد طريقه إلى التجسيد.

وأعدت المبادرة البرلمانية، التي تم تقديمها خلال شهر جويلية الماضي، فتح النقاش حول فكرة تحويل البريد

بمناسبة شهر رمضان المعظم استعدادات وتقاليد في البريد

انطلقت الاستعدادات منذ أكثر من شهر لاعداد العولة وإنجاح التظاهرات الدينية والاجتماعية والثقافية التي عرفت بها الجهة حيث تم تخصيص اعتمادات مالية للعناية بالمساجد وصيانتها إلى جانب برمجة دروس في الدين ومحاضرات دينية علاوة على المسابقات القرآنية وكما جرت العادة اقتنت العائلات كل ما تحتاجه من الحبوب لإعداد "الشوربة العربي" أي ما يسمى بـ"الدشيشة" والكسكسي المسقوف الذي يستهلك خلال السحور.. وبما أن شهر رمضان الكريم ينطلق على غرار السنة الفارطة قبل أن تنضج التمور خاصة دقلة النور، فإن العائلات استعدت لتوفير التمور على مائدة الإفطار حيث بادرت منذ فصل الخريف بتخزين الدقلة في "القوارير وعلب الحليب" وحفظ الدقلة داخل الثلاجة في انتظار حلول الشهر الكريم

و قد استعدت بعض العائلات لتنظيف الأغذية والمفروشات وتحضير أواني الحليب أو الرايب بما أن الإفطار يكون بالدقلة والحليب أو صنف آخر من التمور.

ونظرا لطول وقت الصيام فإن الأهالي وقبل موعد الإفطار يمضون الوقت بعد العودة من العمل إما في التجول بالوحدات أو بالتجول في الأسواق واقتناء ما يلزمهم من بضائع.

طرق جديدة لحفظ التمور

يحرص أهالي البريد على حضور التمور على مائدة الإفطار مثل كل الجهات خاصة تلك التي اشتهرت بإنتاج التمور فالإفطار على حبات من التمر مع القليل من الحليب أو اللبن يعتبر من العادات الغذائية الأساسية التي توارثها الناس جيلا بعد آخر، بل أن مائدة رمضان بكل ما يمكن أن تحوى من أطباق مختلفة واكلات لذينة قد لا تطفئ جوع الصائم وعطشه إذا ما افتقدت إلى التمور وخاصة دقلة نور

رغم التباعد بين شهر الصيام وموسم نضج دقلة النور بالجهة وتأخر نضج التمور البيضاء مثل العماري واللاقو والغرس والقندي والشكان والخلط والتي عادة ما يتم جمعها في النصف الثاني من فصل الصيف.

هذا التباعد بين شهر الصيام وموسم نضج التمور جعل أهالي البريد يعمدون إلى الاحتفاظ بكميات هامة من منتج الموسم الفارط من دقلة نور في مخازن التبريد العصرية أو حتى في الثلاجات المنزلية. إلا أن العديد من العائلات عادت إلى طرق تقليدية كان يستعملها الأجداد في خزن التمور في حلهم وترحالهم خاصة وأنها كانت تمثل زادهم الأساسي طيلة أيام السنة.

ولإعداد هذه العملية تعتمد النسوة إلى نزع النواة من الثمرة وجمعها في أواني بلاستيكية أو زجاجية أحيانا أخرى في شكل طبقات ويتم ضغطها لعدم تسرب الهواء حتى تصبح كتلة واحدة ثم يتم غلق الأنية بإحكام

ويقوم البعض بإضافة القليل من الزيت والزعتز أو الزيتون والزعتز إلى هذه التمور فتضفي عليها طعما لا مثيل له

كذلك، اعتمد الناس سابقا طريقة تجفيف التمور وخاصة دقلة نور لاستهلاكها على امتداد السنة، ثم تعليقها في المنازل وهو ما يتيح الاحتفاظ بها لشهور.

محمد المبروك السلامي



الدولة على هذه الموارد لدعم المالية العمومية، ما يجعل إعادة توجيهها نحو الإقراض مسألة حساسة سياسيا وماليا، وتتطلب توازنا دقيقا بين الدور الاجتماعي والاستقرار المالي.

وتبرز التجارب الدولية أن فكرة البنك البريدي قابلة للتنفيذ، لكنها مشروطة بالتدرج والجاهزية. ففي فرنسا، تم إنشاء بنك البريد سنة 2006، ليصبح لاحقا من بين المؤسسات المالية الكبرى. وفي المغرب، أُطلق "بريد بنك" سنة 2010، وحقق انتشارا واسعا خاصة في المناطق النائية. كما شرعت مصر بدورها في تحويل هيئة البريد إلى مؤسسة مالية متكاملة وفق مسار تدريجي.

وتؤكد هذه النماذج أن النجاح لا يتحقق بمجرد سن القوانين، بل يتطلب استثمارا كبيرا في البنية الرقمية، وتكويننا متقدما للإطار البشري، وضبطا دقيقا للإطارين القانوني والتنظيمي، إلى جانب توفر إرادة سياسية واضحة.

ويمكن القول أن مبادرة البنك البريدي تعد اختبارا حقيقيا لمدى القدرة على الجمع بين الطموح الاجتماعي والواقعية الاقتصادية. فإذا ما أحسن تصميمها وتنفيذها، قد تتحول إلى رافعة حقيقية للإدماج المالي والتمكين الاقتصادي. أما إذا تم التعاطي معها بمنطق الاستعجال أو الشعارات من قبل النواب، فقد تصبح عبئا إضافيا على مؤسسة عمومية تواجه أصلا تحديات هيكلية و لن ترى النور حتى وان جرت المصادقة.

إسناد القروض والتعامل مع مخاطر الاستخلاص.

وفي هذا السياق، كشفت الوزارة عن خطوة عملية تمثلت في الترخيص للبريد التونسي بالمساهمة في رأس مال بنك تونس والإمارات، في إطار مقارنة تدريجية تسمح له بالتوقيع داخل القطاع البنكي دون اللجوء إلى قفزات غير محسوبة. وتقرأ هذه الخطوة باعتبارها اختبارا أوليا لقدرة البريد على التعامل مع منطق العمل البنكي ومتطلباته الرقابية.

فرصة و مخاطر

ويرى عدد من الخبراء أن تحويل البريد إلى بنك يمكن أن يشكل فرصة حقيقية لتوسيع قاعدة الخدمات المالية في تونس، خاصة في ظل وجود شريحة واسعة من المواطنين لا تمتلك حسابات بنكية ولا تتعامل مع المؤسسات المالية الرسمية. فالثقة المتجذرة في البريد، إلى جانب انتشاره في الجهات، قد تجعل منه أداة فعالة لدمقرطة الخدمات البنكية، ودفع فئات مهمشة إلى الاندماج في الدورة الاقتصادية الرسمية.

غير أن هذا التحول لا يخلو من مخاطر، إذ يحذر مختصون من أن البريد، في وضعه الحالي، لا يبدو جاهزا بالكامل للاضطلاع بدور مصرفي متكامل، سواء من حيث البنية التكنولوجية، أو الموارد البشرية، أو منظومة الحوكمة وإدارة المخاطر. فالتحول إلى بنك يخضع لرقابة صارمة من البنك المركزي، ويتطلب استثمارات كبرى وتغييرات هيكلية عميقة.

كما يطرح ملف موارد الادخار التي يديرها البريد إشكالية إضافية، إذ تعتمد

به العمل، إضافة إلى إسناد القروض والتصرف في الأموال الموضوعة على ذمته. وهي مهام تجعل منه، نظريا، بنكا كاملا لا مجرد مزود خدمات مالية محدودة.

ورغم الطابع الطموح للمبادرة، فإنها لم تمر دون إثارة نقاش داخل الأوساط الحكومية. وفي هذا الإطار، لفتت وزارة تكنولوجيا الاتصالات سابقا إلى أنها لا تعارض الفكرة من حيث المبدأ، بل أبدت انفتاحا واضحا على تمكين البريد من تقديم خدمات بنكية، معتبرة أن الإشكال لا يتعلق بالمشروعية بل بالشكل الأمثل للتنفيذ.

وقد صرح وزير تكنولوجيا الاتصالات سفيان الهيميسي، خلال جلسة عامة بالبرلمان في نوفمبر الماضي، بأنه لا يوجد خلاف حول دور البريد في تحقيق الإدماج المالي، مشيرا إلى ما تمتلكه المؤسسة من إمكانيات لوجستية وانتشار واسع يؤهلها للقيام بهذا الدور. غير أنه شدد في المقابل على أن النقاش يتمحور حول السيناريو الأنسب، سواء عبر إحداث بنك بريدي جديد، أو تحويل البريد إلى مؤسسة بنكية، أو الدخول في شراكة مع بنك قائم مع تمكين البريد من سلطة القرار داخله.

وجرى تأكيد هذا التوجه في رد كتابي قدمته الوزارة في أبريل 2025، اعتبرت فيه أن مشروع البنك البريدي ملف استراتيجي يستوجب دراسة معمقة من قبل مختلف الهيئات المعنية، ضمن رؤية شاملة تراعي التوازنات المالية للدولة، والتوجهات الوطنية في القطاع البنكي، ومدى جاهزية البريد على المستويين القانوني والهيكلية، خاصة في ما يتعلق بقدرة المؤسسة على

تحت مجهر "24/24" إصلاح البنية التحتية وتسوية ملفات الإسكان تصورات رئاسية لحل الاشكال جذريا



إعداد: مفيدة مرابطي

استقبل رئيس الجمهورية قيس سعيد، عصر يوم 2 من شهر فيفري الجاري، بقصر قرطاج، كلاً من السيدة سارة الزعفراني الزنزري رئيسة الحكومة، والسيد صلاح الزواري وزير التجهيز والإسكان، في اجتماع حُصص للنظر في واقع البنية التحتية والإسكان، وما يشهده هذا القطاع من اختلالات متراكمة أثرت بشكل مباشر على حياة المواطنين في عديد الجهات.

إرث ثقيل يتطلب معالجة شاملة لا جزئية

وفي مستهل هذا اللقاء، أكد رئيس الدولة على أن معالجة الإرث الثقيل المتراكم لا يمكن أن تتم بقرارات ظرفية أو حلول جزئية، بل تستوجب مقاربة شاملة تعالج جذور الإشكاليات. وبين أن جزءاً هاماً من هذا الإرث يتعلق بالبنية التحتية والإسكان، وهما من أكثر القطاعات التي عانت من سوء التخطيط وغياب المتابعة خلال سنوات طويلة.

وأشار رئيس الجمهورية إلى أن عديد الأحياء السكنية تم إحداثها في فترات سابقة، وتم ربطها بالكهرباء والماء الصالح للشرب، غير أنها بقيت دون شبكات تطهير أو دون قنوات لتصريف مياه الأمطار، وهو ما جعلها عرضة لمشاكل متكررة خاصة خلال المواسم الممطرة.

أحياء بلا تطهير وصيانة غائبة

وأوضح رئيس الدولة أن بعض الأحياء، وحتى في الحالات التي توفرت فيها قنوات التطهير أو تصريف المياه، لم تحظ بالصيانة الدورية اللازمة، إن لم تترك دون تعهد منذ إنشائها. وأدى هذا الوضع إلى تراكم مختلف أنواع الفضلات داخل هذه القنوات، ما تسبب في انسدادها وتحويلها إلى مصدر تلوث يهدد صحة المواطنين وسلامة محيطهم.

وشدّد رئيس الجمهورية على أن مثل هذه الإخلالات لا يمكن اعتبارها تفاصيل ثانوية، بل هي نتيجة مباشرة لغياب الرؤية والرقابة، ولعدم حمل

المسؤولية من قبل من تعاقبوا على إدارة هذا القطاع.

خلل في ترتيب الأولويات بقطاع الطرق

وتطرّق رئيس الدولة إلى وضع عدد غير قليل من الطرق، مبرّراً وجود خلل واضح في ترتيب الأولويات. وأكد أنه يتم في عديد الأحيان إعادة تعبيد طرق لا تستوجب ذلك، أو لا تمثل أولوية قصوى، في حين تترك طرق أخرى في حالة متدهورة رغم حاجتها الملحة للتعهّد أو لإعادة كاملة.

واعتبر رئيس الجمهورية أن هذا الوضع يعكس سوء تصرّف في المال العام، وغياب تخطيط فعلي قائم على دراسة الحاجيات الحقيقية للمواطنين، بدل الاعتماد على قرارات لا تستند إلى معايير واضحة.

إخلالات في المرافق العمومية

وتدخّل مباشر

كما تناول رئيس الجمهورية عديد مظاهر الإخلالات والتقصير في سير المرافق العمومية، مشيراً إلى أن بعض هذه الإشكاليات لا تتطلب إمكانيات كبيرة أو قرارات معقّدة، بل تقتصر على المتابعة والصيانة الدورية.

وفي هذا السياق، أشار إلى تدخّله المباشر خلال الأيام الأخيرة لإعادة تشغيل عدد من فوانيس التنوير العمومي التي كانت معطّلة، رغم أنها لا تحتاج سوى إلى استبدالها بأخرى أو تغيير قطع غيار بسيطة. واعتبر أن بقاء هذه الفوانيس خارج الخدمة يمثل مثالا صارخا على الإهمال الذي طال عدّة مرافق. كما تطرّق رئيس الدولة إلى تعطّل شاحنات شفط المياه بأحد أحياء العاصمة، مبيّناً أن الإشكال لم يكن تقنياً معقّداً، بل نتيجة غياب الصيانة والمتابعة، ما أدى إلى تعقيد وضع الأحياء المتضرّرة.

الإسكان والكراء المملّك في طلب الاهتمام

وجددّ رئيس الجمهورية التذكير بنظام الكراء المملّك الذي تمّ إقراره، معتبراً إيّاه أحد الحلول الممكنة للتخفيف من أزمة السكن. وأكد على ضرورة الإسراع بإنجاز أحياء سكنية جديدة في كامل أنحاء الجمهورية، سواء عن طريق الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية أو عبر شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية.

وشدّد رئيس الدولة على أن هذه الأحياء يجب أن تُنجز وفق أمثلة عمرانية حديثة لا تكتفي بأخذ الوضع الحالي بعين الاعتبار، بل تقوم أيضاً على استشراف المستقبل، بما يضمن توفير بيئة سكنية متكاملة تستجيب لحاجيات الأجيال القادمة.

تشريعات جديدة... لكن الأساس بنية فكرية مختلفة

وفي ختام الاجتماع، أكد رئيس الجمهورية أن العمل جارٍ على تغيير العديد من التشريعات، غير أن إصلاح البنية التحتية والإسكان لا يمكن أن يتحقّق بالقوانين وحدها. واعتبر أن البلاد في حاجة، قبل كلّ شيء، إلى بنية فكرية جديدة تقوم على القطع مع الممارسات السابقة، وتحملها طاقات شابة قادرة على إرساء ثقافة جديدة في التصرّف في الشأن العام.

المحاسبة شرط أساسي للإصلاح

كما شدّد رئيس الدولة على ضرورة محاسبة كل من أذنب في حقّ الشعب التونسي وتسبّب في إهدار أمواله، معتبراً أن المحاسبة ليست خياراً بل ضرورة لضمان عدم تكرار نفس الإخلالات. وأكد أن إصلاح البنية التحتية والإسكان يظلّ مدخلاً أساسياً لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة بين مختلف الجهات.

في رحاب العدالة: اعداد: محمد المبروك السلامي

تونس

الحكم بالسجن 8 سنوات سجنا في حق عدل منفذ

أصدرت الدائرة الجنائية بالمحكمة الابتدائية بتونس حكما بالسجن لمدة 8 سنوات على عدل منفذ و3 سنوات على زوجته وجاء الحكم الصادر لإدانتهمما بتهمة "الخيانة الموصوفة" بالمشاركة، وذلك بعد استيلاء عدل بالتنفيذ على مبلغ مالي قدره 150 ألف دينار كان محكوما بتسليمه قضائيا، وقام بإيداعه في حساب بنكي تابع لزوجته التي كانت على علم بمصدره غير المشروع دون إبلاغ السلطات.

باردو

إحباط نشاط شبكة سرقة السيارات

تمكنت فرقة الشرطة العدلية بباردو من إحباط نشاط عصابة إجرامية متخصصة في سرقة السيارات الفاخرة، بعد أن تم القبض على العضو الرئيسي، وهو شاب كان يعمل في محل لغسل السيارات، وقد اتضح وفق الأبحاث المجراة أنه يدير شبكة إجرامية تنفذ عمليات سطو على السيارات الفاخرة عبر رصدها داخل محطة الغسيل.

حيث كان المشتبه به الرئيسي يستغل عمله لنسخ مفاتيح سيارات الحرفاء أثناء غسلها، دون أن يتفطنوا لما يقوم به، ثم يعود لاحقا لسرقتها، كما تم توقيف صاحب محل نسخ المفاتيح الذي كان يزوده بالنسخ، بالإضافة إلى عناصر أخرى متورطة. وتم حجز سيارة مسروقة كانت قد فُككت، ومفاتيح سيارة أخرى كان ينيوي سرقتها.

حمام الأنف

القبض على مصنف خطير

ألقت فرقة الشرطة العدلية في حمام الأنف القبض على مجرم مصنف "خطير جدا"، كان محل متابعة في أكثر من ثلاثين منشور تفتيش وبطاقة جلب قضائية صادرة عن وحدات أمنية وهيئات قضائية مختلفة.

وقد فرّ واختفى منذ أوائل عام 2024، وهو متورط في سلسلة جرائم خطيرة تشمل ترويج المخدرات والسرقة باستعمال القوة والسرقة من المحلات السكنية والاعتداءات العنيفة. وبعد مراقبة تحركاته وتنسيق عملياتي، داهمت القوة الأمنية مكان تحصنه وتم إلقاء القبض عليه ليجابه العدالة في عشرات القضايا المعلقة.

باردو

تفكيك شبكة مختصة في ترويج المخدرات

تمكنت الوحدات الأمنية التابعة لفرقة الشرطة العدلية بباردو من تفكيك شبكة مختصة في المسك والحيازة والوساطة والتخزين والتصنيع والعرض لمادة مخدرة بنية الترويج تنشط بالجهة وذلك بالتنسيق مع النيابة العمومية بتونس 1.

وتم الاحتفاظ بجميع أطرافها و حجز حوالي 2 كغ من مادة القنب الهندي الخام 'الزطلة' (معدة للخلط والتسخين والتقسيم)، ومبلغ مالي قدره 2010 دينار، وعلبتي غاز مشعل للحركة، وسيف كبير الحجم، إلى جانب حجز عدد من الهواتف الجوالة قصد إخضاعها للتساخير الفنية اللازمة والأبحاث مازالت متواصلة.

تونس

أحكام سجنية في قضية مركز تدليك

أصدرت المحكمة الابتدائية بتونس أحكاما سجنية في قضية تحويل مركز للتدليك إلى مكان لممارسة الدعارة سرا من قبل فتيات تم استقطابهن وإعدادهن للغرض..

وشملت الأحكام السجن لمدة عام ونصف لمالكة المركز، وعام لكل من الفتاتين العاملتين لديها، وستة أشهر لشابين تم ضبطهما داخل المكان في "وضع مخل بالحياة". وجاءت هذه الأحكام بعد مداهمة أمنية للمكان بناء على معلومات توصلت بها الوحدات الأمنية.

السيجومي

القبض على شخص متورط في التهريب

تمكنت الوحدات الأمنية التابعة لفرقة الشرطة العدلية وفرقة الطريق العمومي من محاصرة وإلقاء القبض على شخص يشتبه في تورطه في أعمال تهريب، وكان ينتقل بهوية مزيفة.

وبالتحري في هويته، تبين أنه محل 16 منشور تفتيش صادرة عن عدة محاكم بالجمهورية، وذلك من أجل قضايا تتعلق بمسك أشياء مجهولة المصدر والتهريب والسرقة.

وقد تقرّر الاحتفاظ به على ذمة الأبحاث، في انتظار عرضه على أنظار النيابة العمومية.

تونس

القبض على منفذ عملية سلب

تمكنت الوحدات الأمنية التابعة لمنطقة الأمن الوطني بسيدي حسين من القبض على مُشتبه به في تنفيذ عملية سلب مبلغ مالي من صاحب محلّ لبيع الفواكه الجافة بجهة عمر المختار

وقد تعرف عليه المتضرر بعد نشر مقطع فيديو على الموقع الاجتماعي الفايستبوك وقد تمّ الاحتفاظ به لدى فرقة الشرطة العدلية بسيدي حسين لإتمام الإجراءات القانونية في شأنه، طبقا لتعليمات النيابة العمومية بتونس 2.

المنستير

تفاصيل قتل تلميذ بمعهد بورقيبة

جَدّت معهد بورقيبة جريمة قتل راح ضحيتها تلميذ يدرس بالمؤسسة. وتفيد المعطيات المتوفرة أن طفلين قاصرين، الأول من مواليد سنة 2009 و منقطع عن الدراسة والثاني من مواليد سنة 2008 ومرسّم بنفس المعهد، قاما بتسلق السور الخارجي للمؤسسة التربوية بقصد الالتقاء بتلميذ مرسّم بالمعهد على خلفية خلاف يتعلق بإساءة عبر شبكات التواصل الاجتماعي لتلميذة مرسّمة بالمعهد ذاته، وبعد فترة وجيزة تجمعهم عدد من التلاميذ حول الطفلين، ليقوم القاصر، المنقطع عن الدراسة، بسحب آلة حادة كان قد تسلح بها قبل مغادرته منزل والديه، موجّها إياها نحو المجموعة المحيطة به قصد إبعادهم، مما أسفر عن إصابة التلميذ المتضرر بطعنة على مستوى يده اليسرى وأخرى على مستوى صدره من الجهة اليمنى، تسببت في وفاته، إلى جانب إصابة تلميذ آخر بجروح متفاوتة، غير أن حالته مستقرة وقد غادر المستشفى.

وقد تمكنت الوحدات الأمنية التابعة لإقليم الأمن الوطني بالمنستير من إلقاء القبض على الجانين. و أذنت النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بالمنستير بفتح بحث تحقيقي من أجل القتل العمد مع سابقة القصد، وحمل ومسك سلاح أبيض دون رخصة، ضد القاصرين المذكورين وكل من سيكشف عنه البحث، كما أذن قاضي التحقيق بالاحتفاظ بهما على ذمة الأبحاث، التي ما تزال متواصلة.

أريانة

تفكيك وفاق إجرامي مختص في ترويج المخدرات

تمكنت فرقة الشرطة العدلية بأريانة الشمالية من تفكيك وفاق إجرامي لترويج المخدرات، وذلك إثر مداهمات متعددة.

وأسفرت العملية الأمنية عن حجز كمية كبيرة تقدر بحوالي كيلوغرام من مخدر الكوكايين، بالإضافة إلى صفائح من مخدر القنب الهندي ومبلغ مالي.

وتمكن الأمن من القبض على خمسة عناصر من أفراد العصابة وإدراج عنصر سادس في التفتيش، وذلك بعد التنسيق مع الجهات القضائية المختصة، حيث ما تزال الأبحاث والتفتيش متواصلة للكشف عن كافة خيوط الشبكة.

أثارت جدلا واسعا اسلحة مستخدمة في غزة جعلت مصير الاف الضحايا في طي المجهول

دليلاً قاطعاً على تكرار السيناريو نفسه في كل نزاع، نظراً لاختلاف الظروف العسكرية والبيئية.

أزمة إنسانية متفاقمة

بعيداً عن الجدل التقني، يعكس هذا الملف مأساة إنسانية عميقة يعيشها سكان غزة، حيث يعاني المدنيون من القصف المستمر، ونقص الخدمات الطبية، وصعوبة انتشار الضحايا من تحت الأنقاض، كثير من العائلات لا تزال تبحث عن مفقوديهها، فيما تتزايد الضغوط على المؤسسات الإنسانية العاملة في القطاع.

المنظمات الدولية تؤكد أن أي حرب في مناطق مأهولة بالسكان تؤدي إلى آثار كارثية على المدنيين، وخاصة الأطفال والنساء، وتدعو إلى احترام قواعد القانون الدولي الإنساني وضمان وصول المساعدات الطبية والإنسانية دون عوائق.

الحاجة إلى تحقيق مستقل

في ظل تضارب الروايات، تبرز الحاجة إلى تحقيقات دولية مستقلة تعتمد على الأدلة العلمية والتقنية، بما في ذلك تحليل بقايا الذخائر وفحوص الطب الشرعي، مثل هذه التحقيقات قد تسهم في توضيح حقيقة ما جرى، وتحديد المسؤوليات، وضمان عدم إفلات أي انتهاكات محتملة من المساءلة.

يبقى ما ورد في التحقيق الإعلامي محل نقاش واسع بين الخبراء والمراقبين، بين من يرى فيه دليلاً على استخدام أسلحة ذات تأثير مدمر للغاية، ومن يطالب بالتثبت العلمي الدقيق قبل إصدار الأحكام، لكن المؤكد أن الحرب في غزة خلفت مأساة إنسانية كبيرة، وأن معاناة المدنيين، سواء عُثر على جثامينهم أم لا، تظل الحقيقة الأكثر إيلاًماً.

في ظل استمرار الصراع، تتزايد الدعوات الدولية لوقف التصعيد، وحماية المدنيين، وضمان احترام القانون الدولي الإنساني، فيما تبقى الأسئلة حول طبيعة الأسلحة المستخدمة ومصير آلاف الضحايا مفتوحة بانتظار تحقيقات موثوقة وشاملة تكشف الحقيقة كاملة.



الروايات حول اختفاء الضحايا أو عدم العثور على جثامين كاملة يعزز المطالب بفتح تحقيقات شفافاً.

ردود فعل وتحليلات

أثارت هذه المزاعم ردود فعل متباينة في الأوساط السياسية والإعلامية، فبينما يرى البعض أن ما ورد في التحقيق يعكس واقعاً إنسانياً مأساوياً يتطلب تحركاً دولياً عاجلاً، يشدد آخرون على ضرورة التحقق الدقيق من المعلومات وعدم القفز إلى استنتاجات قبل استكمال الأدلة.

خبراء في الشؤون العسكرية يشيرون إلى أن بعض الأسلحة الحديثة، رغم عدم حظرها بشكل مطلق، يمكن أن تسبب آثاراً مدمرة للغاية إذا استخدمت في مناطق مكتظة بالسكان، وفي المقابل، يرى مختصون في الطب الشرعي أن اختفاء الجثامين قد يكون أحياناً نتيجة عوامل أخرى مثل الانفجارات الشديدة التي تمزق الأجساد أو تدفنها تحت الأنقاض، وليس بالضرورة نتيجة "تبخر" كامل.

مقارنات تاريخية

أشار التحقيق إلى أن مشاهد مشابهة سُجلت في نزاعات سابقة، بما في ذلك معارك شهدت استخدام ذخائر شديدة الانفجار أو حرارية، هذه المقارنات تهدف إلى إظهار أن تأثيرات بعض الأسلحة يمكن أن تكون مدمرة للغاية، لكنها في الوقت نفسه لا تشكل

قنابل ثقيلة شديدة الانفجار وقنابل مخصصة لاختراق التحصينات، إضافة إلى ذخائر موجهة بدقة تُستخدم عادة في العمليات العسكرية ضد أهداف محددة.

بعض هذه الذخائر معروف بقدرته على إحداث موجات انفجار وحرارة عالية، وخصوصاً في المناطق المغلقة أو المأهولة، ما قد يؤدي إلى خسائر بشرية كبيرة حتى في حال عدم تدمير المباني بالكامل، ومع ذلك، فإن استخدام أي سلاح في النزاعات المسلحة يخضع لقواعد القانون الدولي الإنساني، الذي يفرض التمييز بين المدنيين والمقاتلين ويمنع استخدام الأسلحة العشوائية أو غير المتناسبة.

البعد القانوني والإنساني

القانون الدولي الإنساني، وخاصة اتفاقيات جنيف، ينص على ضرورة حماية المدنيين في أوقات النزاع، ويمنع استخدام الأسلحة التي تسبب معاناة مفرطة أو أضراراً غير مبررة، وفي حال ثبت استخدام أسلحة محظورة أو غير متناسبة، فإن ذلك قد يشكل انتهاكاً للقانون الدولي.

حتى الآن، لا يوجد تأكيد مستقل وموثق على صحة جميع المزاعم الواردة في التحقيق، إذ تتطلب مثل هذه الادعاءات تحقيقات دولية محايدة تشمل فحوصاً ميدانية وتحليلات علمية للأدلة، ومع ذلك، فإن تكرار

اختفى دون أثر، مثل هذه الشهادات تعكس المعاناة النفسية العميقة التي يعيشها المدنيون في ظل الحرب، وتسلب الضوء على الأبعاد الإنسانية للمأساة.

تفسير تقني محتمل

التحقيق أشار إلى آراء خبراء تحدثوا عن احتمال استخدام أسلحة تولد درجات حرارة وضغطاً شديدين، مثل الذخائر الحرارية أو ما يعرف بالأسلحة الترموبارية، هذه الأسلحة تعتمد على إطلاق موجة انفجار عالية الحرارة تستهلك الأكسجين في محيط الانفجار وتولد ضغطاً هائلاً، ما يؤدي إلى تدمير شديد داخل الأماكن المغلقة. ويقول بعض الخبراء إن درجات الحرارة الناتجة عن هذه الذخائر قد تكون كافية لإحداث احتراق واسع النطاق في الأنسجة البشرية، إلا أن مسألة "تبخر الجثامين بالكامل" تبقى موضع جدل علمي، إذ يرى متخصصون آخرون أن الاختفاء الكامل للأجساد نادر جداً ويعتمد على عوامل عديدة، منها شدة الانفجار وطبيعة المكان ومدة التعرض للحرارة.

أنواع الذخائر المذكورة في التحقيق

تطرق التقرير إلى عدة أنواع من القنابل والذخائر التي يُعتقد أنها استخدمت في الهجمات، من بينها

أثارت نتائج تحقيق إعلامي بثته شبكة الجزيرة موجة واسعة من الجدل والاهتمام، بعدما تناول مزاعم تتعلق بطبيعة الأسلحة المستخدمة في الهجمات على قطاع غزة، وتأثيرها المدمر على الضحايا، في ظل استمرار الحرب وما يرافقها من تداعيات إنسانية خطيرة.

التحقيق أشار إلى روايات وشهادات ميدانية تفيد باختفاء أو "تبخر" أجساد عدد كبير من الضحايا نتيجة حرارة وضغط شديدين، وهو ما فتح باباً واسعاً للتساؤلات الفنية والقانونية والإنسانية حول ما يجري في القطاع.

مزاعم حول اختفاء جثامين الضحايا

حسب ما ورد في التحقيق، فإن بيانات صادرة عن جهاز الدفاع المدني في غزة، إلى جانب شهادات مسعفين وسكان محليين، تشير إلى حالات متعددة لم يُعثر فيها على جثامين جميع الضحايا رغم التأكد من وجودهم في أماكن القصف ووفق هذه الروايات، فإن عدد الحالات التي اختفت فيها الجثامين كلياً أو جزئياً يتجاوز 2800 حالة، حيث لم يُعثر سوى على آثار دماء أو بقايا بشرية محدودة في مواقع الاستهداف.

هذه الشهادات، إن صحت، تعكس حجم الدمار الهائل الذي خلفته الهجمات، وتثير تساؤلات حول نوعية الذخائر المستخدمة ومدى توافقها مع القوانين الدولية المنظمة للحروب.

شهادات إنسانية مؤلمة تضمن التحقيق روايات إنسانية مؤثرة لعائلات فقدت أبناءها دون أن تتمكن من العثور على جثامينهم، ومن بين تلك الشهادات، تحدث رفيق بدران عن فقدان أربعة من أبنائه خلال قصف عنيف أدى إلى تدمير عشرات المنازل، مشيراً إلى أنه لم يجد سوى ما وصفه بـ "رمال سوداء" وبقايا متناثرة في موقع الانفجار.

كما روت ياسمين، وهي والدة أحد الضحايا، تفاصيل بحثها الطويل عن جثمان ابنها بين المستشفيات والمشارح والمساجد بعد قصف مدرسة في حي الدرج، قبل أن تبلغ بأن جثمانه

تصريحات السفير الامريكى تثير جدلا حول مستقبل القطاع إعادة إعمار غزة بين الوعود والتحديات

سياسية ، بدلاً من أن تكون في خدمة الفقراء والمحتاجين والمُتضررين . غزة اليوم بين المطرقة والسندان : الإعمار كضرورة إنسانية عاجلة ، وإعادة رسم السُّلطة في المدى القريب. النجاح في مواجهة هذا التحدي يحتاج إلى رؤية وطنية جامعة ، ومقاومة الاستقطاب السياسي الداخلي والخارجي ، مع الحرص على أن يكون المواطن الفلسطيني في قلب أي قرار ، فالإعمار الحقيقي لا يكتمل إلا إذا جاء مصحوباً بإعادة بناء الثقة بين السُّلطة الفلسطينية والفصائل ، وبين المسؤولين والمواطنين ، وليس كأداة لإعادة توزيع النفوذ ، واقتسام الغنائم .

مستقبل غزة: بين الأمل والواقع

رغم التحديات الكبيرة، لا تزال هناك آمال في أن تشهد غزة مرحلة جديدة من إعادة البناء والتنمية، إذا توفرت الظروف السياسية والأمنية المناسبة، والدعم الدولي الكافي، ويرى خبراء أن الاستثمار في التعليم، والبنية التحتية، والاقتصاد المحلي، يمكن أن يساهم في تحسين الوضع تدريجياً، وخلق فرص جديدة للسكان.

لكن في المقابل، يحذر آخرون من أن غياب حل سياسي شامل، واستمرار التوترات، قد يعرقل أي جهود لإعادة الإعمار، ويجعلها مجرد مشاريع مؤقتة لا تحقق تغييراً جذرياً في الواقع. تشكل تصريحات السفير الأمريكي حول إعادة إعمار غزة نقطة جديدة في النقاش الدائر حول مستقبل القطاع، بين من يراها رؤية واقعية لمشروع طويل ومعقد، ومن يعتبرها طرحاً سياسياً يفتقر إلى مراعاة الظروف الموضوعية، وبين الوعود والتحديات، يبقَى مستقبل غزة مرتبطاً بعوامل متعددة، في مقدمتها الاستقرار السياسي، والدعم الدولي، وقدرة الأطراف المختلفة على تجاوز الخلافات، والعمل نحو إعادة بناء ما دمرته سنوات الصراع.

وفي ظل هذه المعادلة المعقدة، تظل إعادة إعمار غزة أكثر من مجرد مشروع هندسي أو اقتصادي؛ إنها اختبار لإرادة المجتمع الدولي، وقدرة المنطقة على الانتقال من الصراع إلى البناء، ومن الدمار إلى الأمل.

والصراعات المسلحة . المدينة التي دُمِّرت بُنيته التحتية مَرَّت عدَّة ، تُواجه اليوم تحدياً مزدوجاً : ضرورة إعادة بنا ما تهدَّم ، وإعادة رسم موازين السُّلطة على الأرض ، بما يتوافق مع الواقع السياسي الجديد. الإعمار في غزة ليس مُجرَّد إعادة للبيوت والمستشفيات والمدارس ، بل هو مشروع سياسي في جُوهره فالمجتمع الدولي من خلال التمويل والمساعدات يسعى إلى إعادة استقرار المنطقة ، لكنَّه في الوقت نَفْسِه يستخدم هذه المساعدات كأداة ضغط لإحداث تغييرات سياسية ، سواء على مستوى سياسات حركة حماس ، أو على مستوى السُّلطة الفلِسطينية في رام الله . والموارد المحدودة والاحتياجات الهائلة تجعل من عملية الإعمار اختباراً لقدرة الفصائل الفلسطينية على إدارة مواردها ، ومُواجهة الضغوط الخارجية اذ مُنذ الانقسام الفلسطيني عام 2007 ، صارتُ غزة تحت حُكم حركة حماس ، بينما السُّلطة الفلسطينية تمارس نفوذها في الضفة الغربية . اليوم ، الإعمار يُطرح كأداة لإعادة صياغة هذا الانقسام . التمويل الخارجي والمتطلبات الفنية والإدارية لمشروع الإعمار ، تفرض على حركة حماس التعامل مع السُّلطة الفلسطينية ، ورُبُّما مع فصائل أُخرى ، في إطار من التفاوض على الصلاحيات والمشاريع . هذا يُعيد فتح النقاش حول إمكانية توحيد مؤسسات الدولة ، أو على الأقل إعادة التوازن بين القوى على الأرض .

إعادة الإعمار لا تُدار بمعزل عن المحيط الإقليمي والمُجتمع الدولي . هناك دُول عديدة تلعب دوراً في تحديد مَنْ يستفيد من الموارد ، ومَنْ يَخسر النفوذ . مشاريع البنى التحتية والقروض والمنح ، تتحوَّل إلى رهان سياسي حول مَنْ يُسيطر على القرار في غزة ، ومَنْ يملك القُدرة على التأثير على مستقبل القطاع .

إنَّ التحدي الأكبر أمام غزة هو الموازنة بين الحاجة الإنسانية المُلحة ، وبين المناورات السياسية التي قد تُعيد رسم السُّلطة دون ضمان مصالح المواطنين . وبينما يُمثِّل الإعمارُ فرصة لتخفيف المُعاناة ، فإنَّه في الوقت نَفْسِه يَحْمِل خطر تحويل الموارد إلى أدوات

ونسبة كبيرة من السكان تعتمد على المساعدات الإنسانية، كما أن البنية التحتية المتضررة تؤثر بشكل مباشر على الخدمات الأساسية، مثل المياه والكهرباء والرعاية الصحية. وتشير تقارير إنسانية إلى أن إعادة إعمار المنازل وحدها تحتاج إلى موارد مالية ضخمة، فضلاً عن إعادة بناء المدارس والمستشفيات، وإصلاح شبكات الطرق والمياه، كما أن إزالة الأنقاض، والتعامل مع المخلفات الخطرة، وإعادة تأهيل الأراضي الزراعية، تمثل تحديات إضافية أمام أي خطة إعادة إعمار شاملة.

الدور الدولي المرتقب

أكد السفير الأمريكي أن مدة إعادة الإعمار ستعتمد بشكل كبير على عدد الدول المشاركة في العملية، وحجم التمويل المتاح، ويُتوقع أن تلعب منظمات دولية، مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي، دوراً محورياً في تنسيق جهود إعادة البناء، إلى جانب الدول المانحة في أوروبا والشرق الأوسط. غير أن تجارب سابقة أظهرت أن تعهدات التمويل لا تتحول دائماً إلى مشاريع فعلية على الأرض، بسبب تعقيدات سياسية أو إدارية أو أمنية، كما أن بعض الدول تربط مشاركتها بشروط سياسية، ما قد يؤثر على سرعة تنفيذ المشاريع.

الرأي العام وردود الفعل

أثارت تصريحات السفير الأمريكي ردود فعل واسعة في الأوساط السياسية والإعلامية، فبينما اعتبرها البعض محاولة لتقديم رؤية مستقبلية لإعادة إعمار غزة، رأى آخرون أنها تحمل طابعاً سياسياً وانتقادياً، وخاصة فيما يتعلق بالمقارنة بين غزة ودول أخرى.

وفي الشارع الفلسطيني، ينظر كثيرون إلى مسألة إعادة الإعمار من زاوية إنسانية بالدرجة الأولى، إذ تظل الأولوية بالنسبة لهم هي إعادة بناء المنازل، وتحسين الظروف المعيشية، وتوفير فرص العمل، بعيداً عن الجدل السياسي.

بين الإعمار وإعادة رسم السلطة

تعيش غزة اليوم لحظة فاصلة بين الانقسام السياسي الداخلي والضغط الدولي والإقليمي، لإعادة الإعمار بعد سنوات طويلة من الحصار المتكرر

سنغافورة"، لكنه اعتبر أن الظروف السياسية والأمنية حولتها إلى ما يشبه "هايتي"، وقد أثارت هذه المقارنة ردود فعل متباينة، إذ اعتبرها البعض تبسيطاً المفرطاً للواقع، بينما رأى آخرون أنها تعكس وجهة نظر سياسية أكثر من كونها تحليلاً موضوعياً.

ويرى منتقدو هذا الطرح أن المقارنة بين غزة وسنغافورة تتجاهل اختلاف السياقات التاريخية والسياسية والجغرافية، فضلاً عن الحصار المستمر والصراعات المتكررة التي أثرت بشكل مباشر على الاقتصاد والبنية التحتية في القطاع، كما يشيرون إلى أن أي عملية تنمية مستدامة تحتاج إلى استقرار سياسي وأمني طويل الأمد، وهو ما لم يتوافر في غزة منذ سنوات. في المقابل، يعتبر مؤيدو تصريحات السفير أن غزة تمتلك بالفعل طاقات بشرية كبيرة، وموقعاً جغرافياً مهماً، وكان يمكن أن تشهد نمواً اقتصادياً ملحوظاً في ظروف مختلفة لكن الواقع الميداني، بما يحمله من تعقيدات سياسية وصراعات عسكرية، حال دون تحقيق ذلك.

السياق السياسي والأمني

تأتي هذه التصريحات في ظل استمرار التوترات الميدانية بين الفصائل الفلسطينية وقوات الكيان الإسرائيلي، رغم الحديث عن مراحل متقدمة من خطة سلام طرحتها الإدارة الأمريكية وقد شهدت الأيام الأخيرة اشتباكات متفرقة في مناطق مختلفة من القطاع، ما يعكس هشاشة الوضع الأمني، ويثير تساؤلات حول إمكانية البدء الفعلي بعملية إعادة الإعمار في ظل استمرار المواجهات.

ويرى محللون أن أي عملية إعادة بناء لن تنجح دون اتفاق سياسي شامل يضمن وقفاً دائماً لإطلاق النار، وفتح المعابر، وتوفير بيئة آمنة للعمل الإنساني والإنمائي. كما أن استقرار الوضع الأمني يُعد شرطاً أساسياً لجذب الاستثمارات، وعودة النشاط الاقتصادي، وبدء مشاريع إعادة الإعمار الكبرى.

التحديات الإنسانية والاقتصادية

إلى جانب البعد السياسي، يواجه قطاع غزة تحديات إنسانية واقتصادية هائلة، فمعدلات البطالة مرتفعة،

في وقت تتواصل فيه التطورات السياسية والميدانية المرتبطة بقطاع غزة، أثارت تصريحات السفير الأمريكي لدى الكيان الإسرائيلي، مايك هاكابي، موجة من الجدل والنقاش حول مستقبل إعادة إعمار القطاع، والمدة الزمنية اللازمة لذلك، إضافة إلى رؤيته المثيرة للجدل بشأن ما كان يمكن أن تكون عليه غزة مقارنة بما آلت إليه اليوم.

وجاءت هذه التصريحات في مقابلة صحفية، تحدث فيها عن مسار إعادة الإعمار، والظروف المرتبطة بها، والدور الدولي المتوقع في هذه العملية المعقدة. إعادة الإعمار: مشروع طويل ومعقد

قال السفير الأمريكي إن عملية إعادة إعمار غزة لن تكون حدثاً سريعاً أو محدوداً، بل مشروعاً طويلاً الأمد قد يمتد لسنوات، وأوضح أن التقديرات الزمنية تتراوح بين عامين وثلاثة أعوام في الحد الأدنى، وقد تصل إلى عشر سنوات، وذلك حسب مستوى مشاركة الدول والجهات المانحة في تمويل وإدارة جهود إعادة البناء.

وتُعد إعادة إعمار غزة واحدة من أعقد عمليات إعادة البناء في العالم، نظراً لحجم الدمار الذي لحق بالبنية التحتية، بما في ذلك المنازل والمستشفيات والمدارس وشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي، كما أن الكثافة السكانية العالية في القطاع، والمساحة الجغرافية المحدودة، والظروف الاقتصادية الصعبة، كلها عوامل تزيد من تعقيد المهمة.

وأشار هاكابي إلى أن العملية ستشمل نقل السكان من المناطق التي وصفها بـ"الخطرة" إلى مناطق أكثر أمناً، مع بناء مساكن جديدة، وإعادة تأهيل المرافق العامة، وإطلاق مشاريع بنية تحتية أساسية، وأكد أن هذه العملية تتطلب تنسيقاً دولياً واسعاً، ومشاركة مالية وتقنية كبيرة من المجتمع الدولي.

بين "سنغافورة" و"هايتي": مقارنة تثير الجدل

أكثر ما أثار الانتباه في تصريحات السفير الأمريكي كان قوله إن غزة كان من الممكن أن تصبح "مثل

شهر رمضان في غزة

الاهالي يستقبلونه محتسيين رغم طعم النار والدم والجوع



لا أحد يعرف، أو على الأقل يستطيع أن يتصور كيف تعيش غزة في شهر رمضان المبارك؟ رمضان بطعم النار والدم والجوع الحقيقي والعطش وترقب الشهادة في أي لحظة عابرة.

لا أحد يعرف، أو على الأقل يستطيع أن يتصور كيف تعيش غزة في شهر رمضان المبارك؟ رمضان بطعم النار والدم والجوع الحقيقي والعطش وترقب الشهادة في أي لحظة عابرة. وبعد 48 ساعة تقريباً، يهّل علينا شهر رمضان، ليبدأ فصل جديد من الصمود والتحدى.. غزة تفتقد في رمضان «لثة عائلية، ولقمة هنية، وشربة نقية».. اللمة العائلية فككتها صواريخ الاحتلال، وتدمير المنازل فوق رؤوس أصحابها، لتبقى أحزان الفراق على من استشهد، ومن فقد تحت الركام والأنقاض، من بينهم 75 ألف شهيد والنسبة الغالبة من الأطفال والنساء.. فقد تشقت شمل العائلات التي تلمم أطراف ما تبقى من الأتارب، والبحث عن لقمة عيش أو شربة ماء نقية، وهم على أبواب شهر رمضان، بعد تسجيل حالات الموت جوعاً في غزة 100 شهيد الجوع من بينهم 70 طفلاً حتى الآن.

WWW.NEWS.CN



رمضان الخير على أبواب غزة

سكان غزة البالغ عددهم 2.4 مليون نسمة، يفرحون كغيرهم من المسلمين بقدم رمضان، رغم الحشرات التي تُقلّب المواجع، فلا لمة عائلية ولا لقمة هنية ولا شربة نقية.. فغالبية هؤلاء، باتوا يسكنون في الخيام والمدارس وفي العراء، بعد أن سوت الحرب منازلهم بالأرض، منذ بداية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، في السابع من أكتوبر 2023.

والصورة المفجعة قبل ساعات من الشهر الفضيل، رسمتها المنظمات الإغاثية الاممية التي حاصرتها اسرائيل بشكل صارم يقطر وحشية وشماتة في جريمة لم يشهد التاريخ مثيلاً لها حتى في احلك عصورها الدموية بأن قطاع غزة بات على وشك الدخول في مجاعة والأطفال هناك يموتون بسبب الجوع والعطش، والوضع في غزة يتجاوز كل الأوصاف ولم نره في أي أزمة سابقة.

وأكدت الأونروا أن السكان في غزة

يعانون عمليات تجويع متعمدة، كان بالإمكان تفاديها ولا توجد رغبة سياسية للعمل على إنهاء ذلك

تتنافس شباب غزة في تعليق الزينة والفوانيس ابتهاجاً بالشهر المبارك.. ولكن رمضان 2026 يطل على القطاع، ولم يبق في غزة حجر على حجر، ليتحول القطاع عمومًا إلى مكان لا يصلح للحياة البشرية. ولا يعرف أحد

كيف تنتظر غزة قدوم شهر رمضان؟

لن يرى شهر رمضان هذا العام

وأن تتحسن الأسعار، ويتمكن زوجها من العمل، حتى يشعر أطفالها بجمال طقوس الشهر الفضيل، ويستطيعوا الصيام.

أما أيمن خلف (57 عامًا)، أب لخمس أفراد، وموظف متقاعد في السلطة الوطنية، نزح قسرًا من رفح إلى مواصي خان يونس منذ بداية العدوان فيقول إنه لا يستطيع توفير الاحتياجات لعائلته في الأيام العادية، فكيف سيكون الحال في رمضان، في ظل عدم انتظام صرف الرواتب، مضيفًا أن الراتب "كان يكفي قبل العدوان، أما اليوم، ومع ارتفاع الأسعار، فقد بات غير قادر على تغطية الاحتياجات الأساسية". ويشير إلى أن هذا الواقع دفع عائلته للاعتماد شبه الكامل على المساعدات الغذائية ووجبات التكايا، مؤكدًا أن رمضان هذا العام "لن يغير شيئًا في حياة أهل غزة، فنحن نعيش الصيام والحرمان منذ شهور، وسنضيف إليه الشعائر الدينية كالصلاة والتراويح".

من جانبه، يؤكد الخبير والمحلل الاقتصادي ماهر الطباع أن شهر رمضان يأتي هذا العام بعد حرب مدمرة استمرت لأكثر من عامين، خلفت أوضاعًا اقتصادية وإنسانية كارثية غير مسبوقة، ودمرت مقومات الحياة كافة، وحرمت عشرات آلاف المواطنين من المأوى.

ويشير الطباع إلى أن الحرب رفعت معدلات البطالة إلى نحو 80%، والفقر إلى 100%، مع انتشار الفقر المدقع وعمالة الأطفال، في ظل توقف التعليم واعتماد سكان القطاع بالكامل على المساعدات، كما انكمش الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 86%، ما انعكس بشكل مباشر على القدرة الشرائية للمواطنين. ويضيف أن شهر رمضان، الذي يشهد عادة ارتفاعًا في معدلات الاستهلاك، بات يشكّل عبئًا إضافيًا على الأسر محدودة ومعدومة الدخل، في وقت تشهد فيه الأسواق حالة من الكساد والركود، وارتفاعًا في أسعار السلع تجاوز في بعض الأصناف 300% مقارنة بما قبل الحرب، ما دفع العائلات إلى حصر إنفاقها في الضروريات فقط.

هكذا يستقبل قطاع غزة شهر رمضان للعام الثالث بعد الحرب، بموائد ناقصة، وأسواق مثقلة بالخسارة، وقلق يومي من القادم، فيما يبقى الأمل معلقًا بأن يحمل الشهر الفضيل بعض الطمأنينة، في واقع لم يعد يحتمل المزيد من القسوة.



من عام 2025، في ظل مجاعة وحصار شديدين. ويؤكد أن التحديات لا تزال قائمة، فبعض السلع الأساسية الخاصة بـرمضان ما زالت غير متوفرة، وعلى رأسها الألبان بأنواعها، والتمور، والعصائر، وزينة رمضان، إضافة إلى حالة التذبذب الحاد في الأسعار، التي تكبد التجار خسائر فادحة، في ظل هاجس عودة العدوان وعدم الاستقرار الأمني.

كما تسببت الأمطار الغزيرة والرياح الشديدة التي أعرققت الخيام في إتلاف كميات من البضائع، إلى جانب الخسائر الناتجة عن انقطاع الكهرباء وسوء التبريد، فيما لا يقتصر ثقل رمضان على الأسواق فقط، بل يمتد إلى العائلات النازحة التي تعيش في الخيام. شيماء أبو عربية (35 عامًا)، من سكان شمال قطاع غزة في جباليا، وأم لولد وبنتين، تقول إنها لم تتمكن من الاستعداد لرمضان هذا العام "نعيش يوما بيوم، اليوم نأكل ونحمد الله، وغداً لا نعلم ما يحصل". وتشير إلى أن الأسعار المرتفعة حرمتها في الأعوام السابقة من أبسط أمنياتها، كسحور بسيط يحتوي على اللبن والتمر، مؤكدة أن اعتمادهم سيكون على «التكايا» في الإفطار، في ظل غياب مصدر دخل، وصعوبة الطهي بسبب نقص الغاز، واستحالة إشعال النار في ساعات الفجر الأولى داخل الخيام. وتتمنى شيماء أن يمر رمضان بسلام، دون عودة عدوان الاحتلال،

منزله الواقع على مقربة من المستشفى الأوروبي، لقصف مكثف دون سابق إنذار، حيث أطلق الاحتلال عشرات الصواريخ شديدة الانفجار في الأرض، من بينها ثلاثة صواريخ سقطت أمام بيته مباشرة، ما حوّل المكان إلى ركام ومدينة الأشباح، وأجبر المواطنون على النزوح، مع انتشار الطيران الحربي واقتراب الدبابات.

يقول القدرة إن جيش الاحتلال اتصل في صباح اليوم التالي للقصف، وأجرهم على إخلاء المنطقة مرة أخرى وأمهلهم 10 دقائق فقط، تركت العائلة كل شيء خلفها، وبعدها تم نسف ما تبقى من المنزل والمنازل المجاورة بالكامل، كما دمر السوبرماركت الذي تعيش على عائلته العائلة.

ويضيف أن خسائرهم في غزة تُقدّر بنحو مليوني دولار، عدا عن توقف العمل بشكل كامل، مشيرًا إلى أن المنطقة كانت قد تعرضت للاستهداف مرات عدة خلال العدوان، وفي كل مرة كانت العائلة تعيد ترميم السوبرماركت، قبل أن يعود الاحتلال لقصفه من جديد.

بعد النزوح إلى منطقة المواصي غرب خان يونس، اضطر إلى إعادة فتح مشروع جديد ومتواضع، وهو عبارة عن سوبرماركت صغير لكن هذه المرة في خيمة، مغطاة بشوادر بلاستيكية على شارع الرشيد الساحلي، بمساحة لا تتجاوز 300 متر مربع، وذلك بعد شهرين من النزوح، في شهر جوان

مصادر رزقها، ولم تستعد قدرتها على تأمين أبسط متطلبات الشهر الفضيل، وسط دمار واسع، ونزوح مستمر، وارتفاع جنوني في الأسعار، وانعدام شبه كامل لمصادر الدخل، إضافة إلى أن الأسواق لم تتعافَ الأسواق بعد من هول ما حل بها من خراب.

موائد منقوصة وأسواق خاوية وكالة الانباء الفلسطينية "وفا" رصدت اوضاع الفلسطينيين في غزة وهم على بعد ايام قليلة من رمضان ففي محافظة خان يونس جنوب القطاع، يستقبل زاهر القدرة، صاحب «سوبر ماركت القدرة»، رمضان بكثير من الذكريات الموجهة، وهو شاهدا على حجم الخسارة التي طالت القطاع التجاري، مع أوامر الإخلاء التي أصدرها الاحتلال في شهر ماي من العام الماضي.

يستعيد القدرة صورة استقبال الغزيين لشهر رمضان المبارك قبل عدوان الاحتلال، حين كانت الاستعدادات تبدأ قبل شهر أو أكثر، وكأنه «عرس وطني وديني»، حيث تملأ الرفوف بـ"قمر الدين"، والأجبان والألبان، وأجود أنواع التمور، والمخللات، واللحوم المصنعة، وحلاوة الطحينية، والعصائر، إضافة إلى زينة رمضان، فضلًا عن صناعة القطايف، إحدى أهم حلويات الشهر الفضيل.

لكن في «غمضة عين» تحول «السوبرماركت» إلى ركام، بعد أن تعرضت المنطقة بأكملها، بما فيها

للحصول على كيس طحين قُتل بأبشع صور القتل، وفعلاً لم يعد هناك مكان آمن في غزة لا تصله مجازر العدو الصهيوني.

المجاعة «كابوس».. والمساجد تهدمت

لن تشهد غزة هذا العام، التنافس لإقامة (موائد الرحمن)، بعد أن حلت المجاعة كالكابوس فوق غزة.. حتى المساجد تهدمت (385 مسجدًا كليًا و249 جزئيًا).. ولم يعد أمام الفلسطينيين ومن أبناء غزة سوى صلاة التراويح على أنقاض المساجد والمنازل المهمة.

لا شيء في غزة سوى الأمل يحكي يوميات أهلها، أما الأمل فيتبدد مع كل غيمة سياسية عابرة.. وما بين الأمل والأمل، تجد أهل غزة وقد تعودوا على مذاق الصعوبات وإن كان مرًا، ليكتبوا فصلًا جديدًا من الصمود والتحدي.

هذا هو شهر رمضان الثالث الذي سيحل على قطاع غزة المنكوب، والمثقل بأعباء حرب الإبادة التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي منذ 7 أكتوبر 2023، وتداعياتها الاقتصادية والإنسانية.

وإلى جانب عشرات الآلاف من الضحايا بين شهداء وجرحى ومفقودين، ودمار هائل طال كل شي في القطاع من بنية تحتية ومنازل وحتى الخيام، فإن العائلات في غزة فقدت

خلال زيارته الى واشنطن

جر امريكا الى حرب ضد ايران " ورقة انتحائية" مهمة لدى نتنياهو

ولكي تكتمل عناصر الدراما السياسية، أعلن نتنياهو أن قائد سلاح الجو الإسرائيلي سيرا فقه إلى واشنطن، بهدف عرض ما يصفه بضرورة توجيه ضربة لإيران، معتبراً أن ضربة من هذا النوع من شأنها شل القدرات الإيرانية وزعزعة ثقتها بنفسها. وسارع نتنياهو بالدعوة إلى عقد اجتماع مع قادة أحزاب الائتلاف الحكومي، إضافة إلى جلسة أخرى للمجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت)، الأحد الماضي.

تم وضع برنامج زيارة نتنياهو إلى واشنطن على عجل حيث تقرر عقد سلسلة اجتماعات أول أمس وأمس، على أن يعود اليوم الجمعة. وشملت لقاءاته الرئيس الأمريكي وعدداً من كبار المسؤولين في إدارته، بينهم نائب الرئيس جي دي فانس، ووزير الخارجية ماركو روبيو، والجنرال براد كوبر، قائد القيادة المركزية الأمريكية، إلى جانب المبعوثين المكلفين بالملف التفاوضي، ستيف ويتكوف وجاريد كوشنر.

وفسرت صحيفة «يسرائيل هيوم» اليمينية هذه الزيارة الدرامية بأنها محاولة من نتنياهو لإقناع ترمب بتبني ستة مطالب إسرائيلية فيما يتصل بالملف الإيراني. ويتمثل المطلبان الأولان في إدراج ملف الصواريخ الباليستية ضمن المفاوضات، مع تقليص مداها إلى 300 كيلومتر، إضافة إلى وقف الدعم الإيراني لما تصفه إسرائيل بالوكلاء في المنطقة.

أما في الشق النووي، فتطرح إسرائيل أربعة مطالب إضافية، تشمل ضمان الإلغاء الكامل للمشروع النووي الإيراني، وإخراج جميع كميات اليورانيوم المخصب من إيران، والامتناع عن أي نشاط تخصيب مهما كانت نسبته، فضلاً عن إعادة مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى إيران ومنحهم صلاحيات إجراء زيارات مفاجئة للمنشآت النووية.

صناعة لوبي ضاغط داخل البيت الأبيض

وقالت الصحيفة إن نتنياهو حاول إقناع ويتكوف وكوشنر المكلفين بملف

على خلفية اعتبار أن إيران «مخادعة» ولا ينبغي تقديم أي تنازلات لها. ولتعزيز هذا الموقف، شدد البيان على أن «أي تفاوض مع طهران يجب أن يتضمن تقييد برنامجها للصواريخ الباليستية ووقف دعمها لما يُعرف بالمحور الإيراني». كما نقل مقرّبون من نتنياهو أنه يعتزم مطالبة ترمب بفرض اعتراف إيراني بإسرائيل باعتباره دليلاً على نوايا سلام حقيقية. وأفادت هيئة البث العامة الإسرائيلية (كان 11) بأن تل أبيب خشيت من أن يتراجع الرئيس ترمب عن «نقاط تم الاتفاق عليها مسبقاً مع إسرائيل» قبل انطلاق المفاوضات مع إيران. وفي هذا السياق، فسّرت تقارير إسرائيلية بيان مكتب نتنياهو على أنه بمثابة استعراض للقوة، يهدف إلى إظهار أن إسرائيل لم تقف مكتوفة الأيدي، وأن الهدف من هذه الخطوة هو التأثير في عملية صنع القرار الأمريكي قبل فوات الأوان.

سنة مطالب إسرائيلية

ويستند هذا التقدير إلى قناعة دولية متزايدة بأن نتنياهو يضع عراقيل ثقيلة أمام تطبيق المرحلة الثانية من الاتفاق، بل وحتى المرحلة الأولى، إذ تشير التقديرات إلى أن إسرائيل تحرق الاتفاق ثلاث إلى أربع مرات يومياً. ويُعد معبر رفح مثلاً واحداً على طبيعة ما يجري على الأرض في هذا السياق.

لماذا هذا التحوّل في موقف نتنياهو؟

الادعاء المركزي يتمحور حول الملف الإيراني. فحسب القناة «11»، هيئة البث الرسمية الإسرائيلية، اتخذ نتنياهو يوم السبت الماضي قرار التعجيل بزيارته إلى واشنطن قبل 18 من الشهر الحالي إلى يوم الثلاثاء الماضي، عقب متابعتة تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترمب التي تحدث فيها عن تقدم إيجابي في مفاوضات عُمان، وعن شعور بأن إيران معنية فعلياً بالتوصل إلى اتفاق. وحسب بيان صادر عن مكتب نتنياهو، جاء قرار تقديم موعد الزيارة

أن تتم الزيارة يوم 18 من الشهر الحالي، لبحث عدد من الملفات، في مقدمتها الملف الإيراني، وخطة الرئيس دونالد ترمب في الشأن الفلسطيني، إضافة إلى مسألة العفو المحتمل عن نتنياهو في قضايا الفساد التي يواجهها. وبما أن ترمب دعا «مجلس السلام» إلى الانعقاد في واشنطن في اليوم التالي، أي في 19 من هذا الشهر ساد اعتقاد بأن نتنياهو سيشارك في اجتماع المجلس، علماً بأنه عضو فيه. غير أن نتنياهو أوضح لاحقاً تشكيكه في احتمال المشاركة في الاجتماع، خشية أن يُطلب منه وقف العراقيل التي يضعها أمام التقدم في الخطة المطروحة.

وذكرت القناة 12 الإسرائيلية أن تقديم موعد الزيارة قد يؤدي إلى عدم سفر نتنياهو يوم 18 من هذا الشهر كما كان مقرراً، وبالتالي عدم مشاركته في اجتماع قادة «مجلس السلام» في واشنطن. وعملياً بدا أن نتنياهو تهزّب من حضور الاجتماع، متجنباً الالتزامات التي كان أعضاء المجلس سيطالبونه بتنفيذها في قطاع غزة.

فجأة صدر اعلان عن مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، تحدث عن زيارته إلى واشنطن يوم الأربعاء الماضي و لقاء الرئيس الأميركي دونالد ترمب في واشنطن اول امس، لبحث «المفاوضات مع إيران» وطرح المطالب الإسرائيلية، لا ينطوي فعلياً على تطور حقيقي في هذا الملف وعلى الأرجح جاء في الأساس لتغطية أهداف نتنياهو الفعلية، وفي مقدمتها اعتبارات داخلية، يرتبط معظمها بمعركة الانتخابات التي دخلت مراحلها العملية في إسرائيل.

ويعرّز هذا التقدير ما ساقه نتنياهو من ذرائع لتبرير تغيير موعد زيارته إلى واشنطن، مستنداً إلى ما وصفه بالتحالف الإسرائيلي.

كما هو معلوم، كان نتنياهو قد طلب قبل أسبوع زيارة واشنطن، وهو ما وافقت عليه الإدارة الأمريكية، على



والضفة الغربية. لكن يبقى السؤال: هل يرضى نتنياهو بهذا العرض مقابل غزة والضفة؟

أسئلة كثيرة تدور في عقول المراقبين والمتابعين فإسرائيل تريد كل شيء ولا تريد أن تعطي شيئاً، تبحث عن تفوق عسكري وأمني، وعن السيطرة على دول الطوق، وعن وقف إيران عند طموحها النووي. حتى لو لَبَّى ترامب ما تريده إسرائيل في الضفة وغزة، فإن ذلك لا يكفي.

في كل الأحوال يبدو واضحاً أن نتنياهو عاقد العزم على جر الولايات المتحدة إلى حرب مفتوحة مع إيران فهو لا يريد تجزئة الملف الإيراني أو تأجيله، وإنما تصفيته نهائياً. ويدرك ترامب ما يريده نتنياهو، ويبقى الوضع القادم مرهوناً بمن يقنع الآخر.

الخلاصة، لا بد من القول إن مفهوم الأمن الإسرائيلي يتخطى التعريفات والحدود المتعارف عليها، أو كما قال دافيد بن غوريون: "أمن الدولة الصهيونية ليس قضية حماية الأراضي أو الحدود أو السيادة، وإنما هو قضية البقاء على قيد الحياة من الناحية الفيزيائية. أي إن أمن إسرائيل ليس مسألة حدود مهددة أو خوف من السيطرة الأجنبية، وإنما هو مسألة تمتد لتشمل الكيان ذاته".

الرأي، فإن ما يهمه راهناً هو صدور موقف أمريكي يعزز مكانته الداخلية، ويقدمه في صورة من يقف في مواجهة إيران، بل في صورة «المقاتل» أو «البطل»، كما يصفه ترامب.

معلومات استخباراتية

تداولت وسائل اعلام عالمية إن زيارة نتنياهو المستعجلة والملمحة لمقابلة ترامب جاءت بناءً على ما جدّ من جديد لدى نتنياهو، بوصول معلومات استخباراتية خطيرة إليه سعى الى إطلاع الرئيس الأمريكي عليها ولئن لم يُكشف عن طبيعة هذه المعلومات، لكن لا يحتاج الأمر إلى عمق في التحليل للزعم بأن ما حصلت عليه إسرائيل يتعلق بوصول إيران إلى مرحلة إنتاج قنبلتها النووية وإعادة بناء صواريخها التي ترعب إسرائيل. هذه المعلومات الاستخباراتية التي وضعها على طاولة ترامب يرى نتنياهو انها قد تغير شكل الوضع الحالي بخصوص إيران، سواء في مسار المفاوضات أو في توجيه ضربة سريعة لإرضاء اسرائيل. وربما يستخدم ترامب أسلوب "الإبر المخدرة" ويعد نتنياهو بملفي غزة والضفة الغربية، رغم معارضته لضم الضفة، إذ لا شيء مستبعد عند ترامب، فقد يمنح نتنياهو ما يريد في غزة

وقال شتاينيتس إن نتنياهو، في جميع الأحوال، كان يسعى إلى الحصول على تأييد ترمب للموقف الإسرائيلي التقليدي القائم على أن إسرائيل ليست طرفاً في أي اتفاق محتمل مع إيران، ولا يلزمها بشيء. ويستند هذا الموقف، حسب شتاينيتس، إلى قناعة بوجود حاجة ملحة إلى الإبقاء على سيف التهديد بالحرب مسلطاً على إيران بصورة دائمة.

وطرح ذلك تساؤلات حول الكيفية التي عرض بها نتنياهو هذا الموقف من دون المساس بهيبة ترمب، وما إذا كان سينجح في تشكيل لوبي داخل البيت الأبيض لمواجهة ويتكوف وكوشنر، بما يتيح تقييد هامش حركتهما خلال المفاوضات. كما تمت اثاره سؤال آخر حول ما إذا كان نتنياهو سعى إلى الدفع باتجاه خطوات من شأنها استفزاز القيادة الإيرانية ودفعها إلى الانسحاب من المفاوضات، مقابل ما إذا كان القادة الإيرانيون سيبدون قدراً كافياً من الحكمة لسحب البساط من تحت أقدام نتنياهو والمضي قدماً نحو اتفاق مع ترمب.

وفي ظل إدراك أن ما يشغل نتنياهو في هذه المرحلة هو وضعه الداخلي المتأزم، مع بدء المعركة الانتخابية عملياً وتراجع حظوظه في استطلاعات

الاستراتيجية في حكومة نتنياهو، هي أن إسرائيل لا تريد في الأساس التوصل إلى اتفاق نووي. وترى أن أي اتفاق، مهما كانت شروطه، سيكون سيئاً وسيؤدي إلى تعزيز قوة النظام في طهران، لأنه سيتضمن رفع العقوبات واستئناف تدفق الأموال، التي ستستخدم، وفق هذا التصور، في دعم وكلاء إيران، من «حزب الله» في لبنان، إلى الفصائل العراقية، و«حماس» و«الجهاد الإسلامي» الفلسطينيين، وصولاً إلى الحوثيين في اليمن.

وحسب شتاينيتس، المقرّب من نتنياهو، فإن البديل المطروح يتمثل إما في توجيه ضربة عسكرية، وإما في تجميد الوضع القائم. ويعتبر أن الضربة العسكرية تشكل الحل الأمثل، لأنها من شأنها إضعاف الحكم في إيران والدفع نحو سقوطه، فيما يُعد تجميد الوضع الحالي الخيار الثاني من حيث الأهمية، لأنه يمنع التوصل إلى اتفاق، ويبقى العقوبات قائمة، بما يؤدي إلى إضعاف النظام اقتصادياً وشعبياً.

وأكد شتاينيتس أن لدى نتنياهو ورقة مهمة في هذا السياق تتعلق بحرب شهر جوان الماضي، مشيراً إلى أنه في تلك المرحلة جرى توجيه ضربات قاصمة من دون أن يُصاب أي جندي أمريكي.

الشرق الاوسط عامة والملف الإيراني خاصة بهذا الموقف، لكنه كان يشك في مدى التزامهما بطرحه خلال مسار المفاوضات، ما جعله يرى أن الحديث المباشر مع ترمب يبقى الخيار الحاسم ويعتقد نتنياهو أن لا أحد سواه قادر على إقناع الرئيس.

وراهن نتنياهو على أن يحظى موقفه بدعم فانس وروبيو، باعتبارهما أكثر تشدداً من بقية أعضاء الفريق الأمريكي، في محاولة لبلورة لوبي داخل البيت الأبيض يمكنه من مواجهة التيار المؤيد للتوصل إلى اتفاق مع إيران.

في المقابل، يؤكد خبراء إسرائيليون أن ملف الصواريخ مطروح بطبيعته ضمن أي مفاوضات تتعلق بالبرنامج النووي، إذ إن إنتاج سلاح نووي سيكون بلا قيمة في غياب صواريخ باليستية متطورة قادرة على حمل رؤوس نووية، وهو أمر يدركه المفاوضون الأمريكيون جيداً. وبناءً على ذلك، يرى هؤلاء الخبراء أن حالة الهلع التي تبديها إسرائيل في هذا السياق تبدو مفتعلة إلى حد كبير.

والحقيقة، كما عبّر عنها يوفال شتاينيتس، رئيس شركة «رفائيل» للصناعات العسكرية، الذي شغل سابقاً منصب وزير الشؤون



حكومة الاحتلال تفرض امرا واقعا توسع استيطاني يهدد الوجود الفلسطيني



في تصعيد خطير يهدد بانهايار كل الاتفاقات السابقة، أعلن حسين الشيخ، أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ونائب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، أن قرارات مجلس الوزراء الأمني السياسي للكيان الصهيوني (الكابينت) بشأن الضفة الغربية المحتلة تمثل "نسفاً لكل الاتفاقات الموقعة والملزومة"، وتصعيداً خطيراً ينتهك القوانين الدولية بشكل صارخ.

هذه القرارات، التي أقرتها حكومة الاحتلال الصهيوني مؤخراً، تشمل إلغاء قانون أردني تاريخي يمنع بيع الأراضي الفلسطينية لليهود، ورفع السرية عن سجلات تسجيل الأراضي لتسهيل بيعها للمستوطنين، بالإضافة إلى نقل صلاحيات إصدار التراخيص والإشراف على البناء في بعض مناطق مدينة الخليل، بما في ذلك البلديات الفلسطينية إلى الإدارة المدنية التابعة للاحتلال، كما تمنح هذه الإجراءات سلطات إنفاذية موسعة للاحتلال في المناطق المصنفة "أ" و"ب"، التي تخضع إدارياً وأمنياً للسلطة الفلسطينية وفق اتفاق أوسلو الثاني عام 1995، ما يفتح الباب أمام هدم المباني الفلسطينية ومصادرة الأراضي في مناطق كانت محمية نسبياً.

السابقة، مثل اتفاق الخليل عام 1997 الذي حدد ترتيبات المدينة، ويمهد لضم كامل يهدد الوجود الفلسطيني، وسط إدانات من حركة "السلام الآن" الإسرائيلية التي وصفتها بـ"محاولة للالتفاف على الكنيست"، يبرز السؤال عن مصير السلطة الفلسطينية وإمكانية اندلاع تصعيد أمني جديد في الضفة، هذه الخطوة تهدد الاستقرار الإقليمي، ما يستدعي ردود فعل فلسطينية وعربية موحدة لمواجهةها.

انتهاكات صارخة تهدم أسس الاتفاقات الدولية

تشكل قرارات حكومة الاحتلال الصهيوني انتهاكاً مباشراً للقانون الدولي الإنساني، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر على الدول المحتلة تغيير الواقع القانوني أو الديموغرافي في الأراضي المحتلة، بإلغاء القانون الأردني الذي يعود إلى فترة السيطرة الأردنية على الضفة الغربية

هذه الأزمة تأتي في سياق تصاعد عدوان الاحتلال الصهيوني على الشعب الفلسطيني، حيث يسعى الكيان الصهيوني إلى تعميق عملية الضم التدريجي للضفة الغربية، مستغلاً الدعم الأمريكي السابق وغياب الضغط الدولي الفعال، حسين الشيخ أكد في تغريدته على منصة "إكس" أن هذه الإجراءات الأحادية الجانب تهدف إلى "إزالة أي أفق سياسي، وتدمير حل الدولتين، ودفع المنطقه نحو المزيد من التوتر والعدم الاستقرار"، مطالباً الولايات المتحدة والمجتمع الدولي بالتدخل الفوري لوقفها.

الأبعاد السياسية لهذه القرارات تكشف عن محاولة ممنهجة لفرض واقع جديد يقضي على الاتفاقات



فلسطينية في هذه المناطق، مستغلة سلطات إنفاذية موسعة، ما يرقى إلى جرائم حرب حسب اتفاقية روما للمحكمة الجنائية الدولية.

حسين الشيخ أكد أن هذه القرارات "نقض كامل وإبطال لكل الاتفاقات الموقعة والملزومة"، وتصعيد خطير ينتهك القوانين الدولية، محذراً من تداعياتها على الاستقرار الإقليمي. على

هذه الإجراءات تتجاوز اتفاق أوسلو الثاني، الذي حدد المناطق "أ" و"ب" تحت سيطرة مدنية فلسطينية وأمنية مشتركة، مما يعني ضمناً تدريجياً يقوض أساس الاتفاقيات السابقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الصهيوني. كما أنها تفتح الباب أمام هدم مبانٍ

قبل عام 1967، ورفع السرية عن سجلات الأراضي، تسعى حكومة الاحتلال إلى تسهيل سرقة الأراضي الفلسطينية تحت غطاء قانوني زائف، ما يعزز الاستيطان غير الشرعي الذي أدانته قرارات مجلس الأمن الدولي، مثل القرار 2334 لعام 2016 الذي يصف الاستيطان بأنه "انتهاك صارخ للقانون الدولي".



الصعيد الدولي، يمكن أن تؤدي هذه الانتهاكات إلى دعاوى قضائية أمام المحاكم الدولية، هذا التصعيد يعكس استراتيجية الكيان الصهيوني في فرض أمر واقع، مستفيداً من دعم أمريكي سابق، لكن غياب الرد الدولي الحاسم يشجع على المزيد من الانتهاكات، مما يستدعي تحركاً جماعياً لفرض عقوبات على المسؤولين الصهيونيين، هذه القرارات ليست إجراءات إدارية بل جزء من مشروع استعماري يهدف إلى محو الهوية الفلسطينية، ويتطلب استجابة قانونية دولية حاسمة للحفاظ على فرص السلام.

تعزيز الضم التدريجي

تهدف قرارات حكومة الاحتلال الصهيوني إلى تعميق عملية الضم التدريجي للضفة الغربية، مما يقضي على فكرة حل الدولتين التي كانت أساس اتفاق أوسلو. حسين الشيخ وصف هذه الإجراءات بأنها "أحادية الجانب تهدف إلى إزالة أي أفق سياسي وتدمير حل الدولتين"، مشيراً إلى أنها تدفع المنطقة نحو المزيد من التوتر والعدم الاستقرار. بنقل الصلاحيات في مدينة الخليل وتوسيع السيطرة على المناطق "أ" و"ب"، يصبح الاحتلال يفرض واقعاً جديداً يجعل السلطة الفلسطينية مجرد واجهة إدارية بدون سيادة حقيقية، مما يعمق الضغوط الداخلية على السلطة ويزيد من احتمال انهيارها. هذا الضم التدريجي يتعارض مع اتفاق الخليل عام 1997، الذي حدد ترتيبات المدينة، ويمهد لمصادرة أراضٍ إضافية، مستغلاً رفع السرية عن السجلات لتسهيل بيعها للمستوطنين.

سياسياً، قد يؤدي ذلك إلى تصعيد داخلي فلسطيني، حيث تفقد السلطة مصداقيتها أمام شعبها، ويزداد الضغط لتوحيد الصفوف ضد الاحتلال، كما دعت إليه فصائل أخرى. على المدى الطويل، قد يعيد هذا الوضع الضفة إلى سيطرة مباشرة للاحتلال، مشابهة لما حدث في غزة، ويفتح الباب أمام انتفاضة جديدة، ومع ذلك، يمكن للسلطة استغلال هذه الأزمة لتعزيز الوحدة الوطنية وطلب دعم دولي لفرض عقوبات، كما اقترح الشيخ في مطالبته بتدخل أمريكي

قد يصبح الضم واقعاً، محولاً الضفة إلى منطقة مستوطنات، في النهاية، الأفاق تعتمد على الإرادة الفلسطينية في الصمود والضغط الدولي لفرض حل عادل.

تكشف قرارات حكومة الاحتلال الصهيوني عن استراتيجية ممنهجة لتدمير الاتفاقات السابقة وتعزيز الضم التدريجي للضفة الغربية، كما أكد حسين الشيخ في تصريحه الذي وصفها بـ"نسف لكل الاتفاقات الموقعة"، هذه الإجراءات، التي تنتهك القوانين الدولية، تهدد بانهاية السلطة الفلسطينية وتصعيد التوتر الإقليمي، ما يستدعي تدخلاً دولياً فورياً، ومع ذلك، يمكن أن تكون فرصة لتوحيد الصف الفلسطيني وتعزيز المقاومة، يجب على المجتمع الدولي فرض عقوبات حقيقية لوقف هذا التصعيد، قبل أن يؤدي إلى كارثة إقليمية، بحق الشعب الفلسطيني، الذي بصموده، يظل الأمل في استعادة الحقوق وإقامة دولة مستقلة.

بالتحديات، حيث قد تؤدي إلى تصعيد أمني في الضفة الغربية، مع تزايد عمليات المقاومة كرد على الضم التدريجي.

حسين الشيخ حذر من أن هذه الإجراءات "تدفع المنطقة نحو المزيد من التوتر والعدم الاستقرار"، ما يشير إلى احتمال اندلاع مواجهات جديدة، وخاصة في المناطق "أ" و"ب" التي ستشهد توسعاً في سلطات الاحتلال. حركة "السلام الآن" حذرت من أن هذه القرارات "ستؤدي إلى تداعيات خطيرة"، محذرة من إمكانية انهيار السلطة الفلسطينية إذا استمرت.

على المدى الطويل، قد تعزز هذه الأزمة الوحدة الوطنية الفلسطينية، إذ يمكن أن تكون دافعاً لتوحيد الفصائل في مواجهة الاحتلال، كما في مطالبة الشيخ بتدخل دولي، الفرصة تكمن في تحويل هذا التحدي إلى حملة دبلوماسية للاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية، مستغلة الإدانات الداخلية داخل الكيان الصهيوني، ومع ذلك، إذا استمر الصمت الدولي،

موقف الحكومة، إقليمياً، من المتوقع أن تندد دول عربية بهذه الخطوات، وخاصة مع إلغاء قانون أردني تاريخي، ما يهدد الاستقرار الإقليمي ويفتح الباب أمام تصعيد.

الولايات المتحدة، كشريك رئيسي للاحتلال، تواجه ضغطاً للرد، وخاصة بعد دعمها السابق لسياسات مشابهة، لكن تغيرات في الإدارة قد تدفع نحو موقف أكثر توازناً، هذه الردود تعكس مخاوف من دفع المنطقة نحو عدم الاستقرار، كما حذر الشيخ، وتستدعي تحركاً جماعياً في الجامعة العربية أو منظمة التعاون الإسلامي لدعم الفلسطينيين، ومع ذلك، غياب الإجراءات العملية مثل العقوبات قد يشجع الاحتلال على الاستمرار، ما يبرز الحاجة إلى مقاومة فلسطينية فعالة.

الأفاق المستقبلية.. نحو تصعيد أمني أم فرصة للوحدة الوطنية؟

تشير قرارات حكومة الاحتلال الصهيوني إلى آفاق مستقبلية مليئة

ودولي فوري. في النهاية، هذه القرارات تعكس استراتيجية ممنهجة للكيان الصهيوني في تثبيت الاحتلال، ما يستدعي ردود فعل فلسطينية موحدة للحفاظ على الهوية والأرض.

إدانات ودعوات للتدخل الفوري

أثارت قرارات حكومة الاحتلال الصهيوني ردود فعل دولية وإقليمية حادة، حيث اعتبرها حسين الشيخ "تصعيداً خطيراً ونقضاً للقوانين الدولية"، مطالباً الولايات المتحدة والمجتمع الدولي بالتدخل الفوري لوقفها، على الصعيد الدولي، يمكن أن تؤدي هذه الإجراءات إلى إدانات من الأمم المتحدة، وخاصة مع انتهاكها لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالاستيطان، ما يعزز الضغط لفرض عقوبات على الكيان الصهيوني.

حركة "السلام الآن" داخل الكيان نفسه أدانت القرارات كمحاولة للالتفاف على الكنيست، محذرة من تداعياتها القانونية والسياسية، ما يشير إلى انقسام داخلي قد يضعف

لحسابات خبيثة لا تخصه الا هو الكيان الصهيوني معرقل الدبلوماسية بين طهران وواشنطن



بعد أن أسدل الستار على الجولة الأولى من مفاوضات إيران وأمريكا في مسقط، والتي وصفها دونالد ترامب بأنها كانت "منمّرة للغاية"، يسعى اللوبي الصهيوني، القلق من تبعات هذه المحادثات، إلى عرقلة مسارها والحيلولة دون توقيع اتفاق يعتبره مناقضاً لمصالحه الاستراتيجية. وعلى الرغم من أن إطار المفاوضات محصورٌ في الملف النووي، إلا أن الأجنحة المتشددة في تل أبيب تحاول جاهدة ربط الاتفاق المحتمل بملفاتٍ أخرى شائكة، وفي هذا السياق، كثّف الصهاينة خلال الأيام الماضية ضغوطهم على واشنطن، مطالبين إياها بالامتناع عن توقيع أي اتفاق قبل تسوية جميع نقاط الخلاف العالقة.

وفي بيان صدر قبل أيام أعلن مكتب بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء الكيان الصهيوني: "رئيس الوزراء يرى أن المفاوضات ينبغي أن تشمل الحد من قدرات إيران الصاروخية الباليستية وإنهاء دعمها لمحورها الإقليمي"، أما وزير الخارجية الصهيوني، جِدعون ساعر، فقد ادعى في تصريحات استنفازية أن "النظام الإيراني يسعى لامتلاك السلاح النووي، ما يهدد أمن المنطقة برمتها"، وأضاف إن الصواريخ الباليستية بعيدة المدى التي تعمل إيران على تطويرها لا تشكل خطراً على "إسرائيل" وحدها، بل تهدد الدول الأوروبية أيضاً.

ومن جانبه، زعم وزير الطاقة في تل أبيب، إيلي كوهين، أن "أي اتفاق مع النظام الإيراني الحالي لا قيمة له"، مشيراً إلى أن الحل الوحيد يكمن في "تغيير هذا النظام"، ولم يتوان وزير الأمن الداخلي، إيتمار بن غفير، عن الإدلاء بتصريحاتٍ مشابهة، حيث قال: "إن إسرائيل لن تقبل أبداً بإيران نووية تمتلك قدراتٍ صاروخية باليستية".

رفع سقف مطالب واشنطن على مائدة التفاوض

إن تصريحات كبار مسؤولي تل أبيب ليست سوى محاولة مدروسة لتثبيت مكامن الضغط على إيران، بغية انتزاع مكاسب جوهرية على طاولة المفاوضات، ويسعى القادة الصهاينة، من خلال وصف إيران بأنها تهديداً لأمن

على أمن الكيان الصهيوني، إذ إنها قد تمهّد الطريق لتخفيف التوترات الإقليمية، وهو الأمر الذي تراه تل أبيب نقيضاً لمصالحها الاستراتيجية. وفي هذا الإطار، تشير التقارير العبرية إلى أن بنيامين نتنياهو قد عجل بلقائه مع ترامب، للتباحث حول سبل مواجهة هذه المفاوضات، ولتوحيد المواقف إزاءها، في خطوة تنم عن قلق عميق من أن تقتصر المفاوضات على الملف النووي فقط، دون الخوض في قضايا أخرى تمس مصالح "إسرائيل" الأمنية.

وفي تقرير نشره الموقع العبري "واللا"، أشار إلى أن نتنياهو، خلال زيارته إلى الولايات المتحدة، حمل في جعبته خطةً بديلةً لمواجهة إيران، وحسب التقرير، فإن نتنياهو يدرك جيداً هشاشة موقف ترامب أمام ضغوط الجناح الديمقراطي المتشدد، ولهذا يسعى إلى استغلال نفوذ الديمقراطيين المؤيدين لـ "إسرائيل"

يتعلق الأمر ببرنامج إيران الصاروخي ودعمها لحلفائها في المنطقة. وفي هذا السياق، صرح دونالد ترامب رداً على سؤال بشأن اتفاق محتمل يقتصر على الملف النووي، قائلاً: "نعم، هذا مقبول، لكن هناك نقطة جوهرية: يجب أن يكون واضحاً منذ البداية أنه لن يكون هناك أي سلاح نووي"، ويبدو أن إدارة ترامب، في ظل الظروف الراهنة، تعتبر التوصل إلى اتفاق بشأن البرنامج النووي الإيراني الخيار الأمثل، ولا ترغب في التطرق إلى قضايا شائكة أخرى قد تعقّد المفاوضات أو تُفضي إلى انهيارها.

وفي ظل تباين الأولويات بين الكيان الصهيوني والولايات المتحدة، يبرز التساؤل حول قدرة الصهاينة على تغيير مسار واشنطن وإفشال أي اتفاق محتمل قد يُبرم مع إيران، وقد أجمعت وسائل الإعلام العبرية وتحليلات الخبراء العسكريين على أن هذه المفاوضات تحمل في طياتها خطراً

ويرى المسؤولون الصهاينة أن مدى الصواريخ الإيرانية يجب أن يُحدد بما لا يتجاوز ثلاثمئة كيلومتر، كي لا يُشكّل خطراً على الأراضي المحتلة، كما يطالبون بأن يصل مستوى تخصيب اليورانيوم في إيران إلى الصفر، غير أن طهران، التي لطالما وقفت شامخة أمام الضغوط، لا تبدو مستعدة للإذعان لهذه المطالب المتعسفة، وفي ضوء ذلك، يبذل الصهاينة جهوداً محمومة لعرقلة مسار المفاوضات، والدفع بالأوضاع نحو أتون مواجهة عسكرية جديدة مع إيران.

وإن كان قادة البيت الأبيض قد جعلوا أمن الكيان الصهيوني أحد ركائز سياستهم الخارجية في الشرق الأوسط، فإنهم مع ذلك يضعون مصالح الولايات المتحدة الوطنية نصب أعينهم، ففي مسألة البرنامج النووي الإيراني ووقف تخصيب اليورانيوم، تتفق واشنطن وتل أبيب على الرؤية، لكن أولوياتهما تتباين حين

المنطقة، إلى دفع واشنطن نحو تجاوز التركيز على البرنامج النووي الإيراني، ورفع سقف مطالبها ليشمل قضايا أخرى ذات أبعاد استراتيجية.

وترى تل أبيب أن أي اتفاق يقتصر على الملف النووي دون غيره يشكّل خطراً داهماً على أمن الكيان، ولذا تعمل جاهدة على إدراج ملفات أخرى في أجندة المفاوضات، منها "برنامج إيران الصاروخي" ودعمها لما تصفه بـ "الجماعات الوكيلية"، التي تبسط نفوذها في أرجاء المنطقة.

ويقول المحللون إن "إسرائيل"، عبر هذه الاستراتيجية، تسعى إلى تعزيز نفوذها السياسي في واشنطن، وضمان أن أي اتفاق محتمل سيكفل مصالحها الأمنية، وفي سبيل تحقيق ذلك، توظف تل أبيب أدوات الضغط السياسي، وجماعات الضغط (اللوبيات)، مع التركيز على تبعات التهديد الإيراني، لتعديل إطار المفاوضات بما يتماشى مع أهدافها.



في مجلس الشيوخ، للضغط على ترامب وحمله على اتخاذ موقف صارم يمنع أي تردد أو انسحاب محتمل من مواجهة عسكرية مع طهران.

ويضيف التقرير إن تل أبيب باتت أمام خيارين اثنين: أولهما، ما يمكن تسميته بـ "اتفاق الملاذ الآمن"، الذي يمنع "إسرائيل" من شن أي هجوم على إيران بعد توقيع اتفاق بين واشنطن وطهران؛ وثانيهما، "اتفاق مفتوح"، يمنح "إسرائيل" حرية التحرك العسكري لحماية مصالحها الأمنية وتحييد التهديدات، وهو خيار يشبه الاتفاق الذي أبرمته واشنطن مع جماعة أنصار الله، حيث أدار الاتفاق النزاع بين الطرفين، لكنه ضمن للجيش الإسرائيلي حرية شن هجمات عسكرية عند الضرورة.

ويرى المراقبون الصهاينة أن نتنهاو يميل إلى الخيار الثاني، الذي قد يتيح لـ "إسرائيل" شن هجمات واسعة النطاق تستهدف البنية التحتية للمشاريع النووية والصاروخية الإيرانية، وربما الضغط باتجاه إحداث تغييرات جوهرية في النظام الإيراني ذاته.

لكن المحللين يؤكدون أن نجاح الكيان الصهيوني في عرقلة أي اتفاق محتمل لا يعتمد على مواقف تل أبيب وحدها، بل يخضع لجملة من العوامل المتشابكة، مثل مدى تمسك إيران بخطوطها الحمراء، والوضع السياسي الداخلي في الولايات المتحدة، وضغوط الدول الأوروبية، فضلاً عن التطورات الإقليمية المتسارعة.

هل تملك تل أبيب الجرأة والقدرة على مواجهة طهران عسكرياً؟

لقد أثبتت وقائع المفاوضات السابقة للحرب التي استمرت اثني عشر يوماً، أن قادة الكيان الصهيوني قد استطاعوا بسهولة إقناع إدارة ترامب بالمضي قدماً نحو استهداف المنشآت النووية والعسكرية الإيرانية، واليوم، يبدو أن حكومة نتنهاو، مستندة إلى المواقف المتشددة لبعض صقور واشنطن تجاه الجمهورية الإسلامية، وإلى الحشد العسكري الأمريكي المتزايد في منطقة الشرق الأوسط، تبدي تفاقلاً بإمكانية استمالة الأمريكيين مجدداً نحو خيار المواجهة.

غير أن تصريحات مسؤولي البيت الأبيض تكشف عن تفضيل واشنطن لمسار الدبلوماسية كخيار أول لتسوية النزاعات، إذ تتجنبّ اللجوء إلى الخيار

العسكري بالنظر إلى تكاليفه الباهظة، ومع ذلك، فإن التحركات العسكرية الأمريكية في غرب آسيا توحي بأن فشل المفاوضات قد يفتح الباب أمام احتمال وقوع مواجهة لا يمكن استبعاده تماماً.

حتى وإن توصلت طهران وواشنطن إلى اتفاق يقتصر على الملف النووي، يبقى احتمال إقدام الصهاينة على مغامرة عسكرية قائماً، وهو ما تؤكدته التصريحات الأخيرة لقادة تل أبيب، ففي حديثه مع المبعوث الأمريكي إلى الشرق الأوسط، ستيف ويتكاف، صرح نتنهاو قائلاً: "إذا لم تُحسم قضية الصواريخ الباليستية الإيرانية ضمن المفاوضات، فإن إسرائيل ستتصدى لها بنفسها".

ورغم تهديدات قادة تل أبيب بشن ضربات عسكرية ضد إيران، فإن الواقع داخل المجتمع الصهيوني يرسم صورة مغايرة، فبعد تجربة إيران الناجحة لصاروخها "خرم شهر 4"، أعربت وسائل الإعلام العبرية عن قلقها من تداعيات أي مواجهة محتملة في المستقبل، وفي الوقت ذاته، يدرك مجلس وزراء نتنهاو، الذي جعل من تقويض القدرات الصاروخية

أي عملية عسكرية متهورة شرارة قد تشعل فتيل نزاع إقليمي واسع النطاق. ومن هنا، يرى المراقبون أن احتمال شن هجوم عسكري على إيران يظل قائماً، لكنه مرهون بتوافر شروط سياسية ملائمة، وضمان دعم أمريكي مطلق، إضافة إلى تقييم دقيق للعواقب الإقليمية المترتبة على ذلك، أما أن يُقدم الكيان الصهيوني على عملية شاملة دون غطاء أمريكي ومساندة دولية، فإن هذا لا يعدو كونه ضرباً من أوهام الإعلام وأماني الحالمين.

سواء في التخطيط أو التنفيذ، بل إن بعض التقديرات تشير إلى أن الإدارة الأمريكية باتت تُبدي تحفظاً إزاء مقترحات نتنهاو الهجومية، وقد تسعى إلى كبح جماح مواقفه المتطرفة وإعادة توجيهها.

حتى لو امتلكت تل أبيب القدرة على استهداف بعض المنشآت الإيرانية، فإن معادلة الردع التي فرضتها إيران من خلال قوتها الصاروخية وطائراتها المسيّرة، فضلاً عن استعداد فصائل المقاومة المنتشرة في المنطقة، تجعل

الإيرانية هدفاً رئيسياً، أن الدخول في مواجهة مباشرة مع دولة تمتلك ترسانة صاروخية جبارة سيكلفه أثمناً باهظاً، وخاصة بعد أن ذاق الكيان جزءاً يسيراً من هذه القوة خلال الحرب الأخيرة التي استمرت اثني عشر يوماً.

ولهذا، يُجمع المحللون العسكريون على أن أي هجوم مباشر على إيران سيكون مغامرة ثقيلة الوطأة على "إسرائيل"، وأنها لن تقدم على مثل هذا العمل دون دعم أمريكي كامل،



شيخ الأندية عبر من عنق الزجاجة الترجي .. تأهل مستحق وأسئلة معلقة

محمد الدريدي

ضمن الترجي الرياضي التونسي ترشحه إلى الدور ربع النهائي من مسابقة كأس رابطة أبطال إفريقيا، بعد انتصار واضح بنتيجة (2-0) على بيترو أتلتيكو في الجولة السادسة من دور المجموعات، في مباراة احتضنها ملعب حمادي العقربي برادس. سجل هدفي اللقاء كل من أبوبكر دياكيتي في الدقيقة 46 وجاك ديارا في الدقيقة 82، ليختم شيخ الأندية التونسية مرحلة المجموعات في المركز الثاني برصيد 9 نقاط، خلف الملعب المالي المتصدر بـ11 نقطة، والذي تأهل بدوره رغم هزيمته أمام سيمبا التنزاني. لكن خلف هذا التأهل الذي أسعد جماهير الأحمر والأصفر، تخبئ قصة أخرى، قصة عسر غير مسبوق، ارتباك فني، تذبذب في الأداء، وأسئلة مشروعة حول ما إذا كانت "المخابر" الفنية داخل النادي قد اشتغلت فعلاً على الأخطاء المتراكمة التي كادت تعصف بحلم العبور.

تأهل بطعم الانتصار... لا بطعم اللطمئنان

ظاهرياً، أنجز الترجي المطلوب. فاز في مباراة مصيرية، حافظ على نظافة شبابه، وفرض نسقاً تصاعدياً خلال الشوط الثاني. لكن المتابع الموضوعي يدرك أن التأهل لم يكن ثمرة مسار مريح، بل جاء بعد مخاض طويل داخل مجموعة اتسمت بالتعقيد، وبمستويات متقلبة لم تعكس دائماً صورة الفريق الذي اعتاد السيطرة قارياً. تسع نقاط فقط في ست جولات ليست حصيلة تلمنن عشاق فريق تعود على إنهاء الدور الأول متصدراً وبأريحية أكبر. بل إن الترجي وجد نفسه في بعض الفترات تحت ضغط الحسابات، ينتظر نتائج الآخرين، ويخوض مباريات بشعار "لا خيار غير الفوز". هذا العسر غير المسبوق يدفع إلى طرح السؤال المركزي ماذا حدث فعلاً داخل شيخ الأندية؟ وهل كانت الأزمة ظرفية أم هي نتاج تراكمات لم يتم التعامل معها بالجدية الكافية؟

خلل في البناء... حين يختل التوازن

أولى الإشكاليات التي برزت خلال هذا الدور

إنهاء الدور في المركز الثاني ليس نهاية العالم، لكنه يضع الفريق أمام تحديات أكبر في ربع النهائي، حيث قد يصطدم بأحد كبار القارة فالترجي تاريخياً لا يرضى إلا بالأدوار النهائية. جماهيره لا تكتفي بالتأهل، بل تطمح إلى اللقب. غير أن الطموح يجب أن يُبنى على قراءة واقعية لما تحقق لكن التأهل خطوة أولى، لكنها تفرض مراجعة شاملة قبل خوض الأدوار الإقصائية، حيث لا مجال للتدارك. و السؤال الذي يطرحه الشارع الرياضي مشروع هل تم تحليل الأخطاء السابقة بعمق؟ هل عُقدت جلسات تقييم حقيقية؟ هل تم تحديد مكامن الخلل بوضوح قبل التفكير في اسم المدرب القادم. فالنادي الذي يملك تاريخاً قارياً كبيراً لا يمكنه الاكتفاء بردود الأفعال. المطلوب عمل استباقي، يعتمد على الإحصائيات، تحليل الفيديو، تقييم الأداء البدني، ومراجعة الخيارات التكتيكية. المرحلة المقبلة ستكشف مدى جدية هذه المراجعات. ربع النهائي لن يرحم الأخطاء المتكررة، ولن يمنح فرصة ثانية، فالدروس في هذه المرحلة، من هذا الدور، يمكن استخلاص عدة دروس ضرورة استقرار الهوية التكتيكية وتعزيز الجانب الذهني للاعبين مع منح الثقة للعناصر الجاهزة فعلياً لا للأسماء فقط و التعامل مع كل مباراة بعقلية النهائي.

الترجي الرياضي التونسي عبر إلى ربع النهائي، وهذا في حد ذاته إنجاز يُحسب له في موسم اتسم بالضعف. لكن التأهل لا يجب أن يحجب الحقيقة: الفريق مرّ بعسر غير معتاد، وكاد يدفع ثمن أخطاء متراكمة. فالمرحلة القادمة ستكون امتحاناً حقيقياً لمدى استفادة شيخ الأندية من دروس دور المجموعات. فهل سنرى ترجي الشخصية القارية الصلبة؟ أم سيبقى الأداء رهين التذبذب؟ الإجابة ستكتبها أقدام اللاعبين، وقرارات الإطار الفني الجديد، ومدى اشتغال "المخابر" على تصحيح المسار. وبين التفاؤل المشروع والحذر الواجب، يبقى حلم اللقب الإفريقي قائماً... لكنه يحتاج إلى أكثر من مجرد تأهل.

ملف الانتدابات. في المواسم الأخيرة، راهن الترجي على ضخ دماء جديدة، بعضها أثبت جدارته، وبعضها الآخر لم يرق إلى مستوى التطلعات. التجارب الإفريقية تحتاج لاعبين جاهزين ذهنياً قبل أن يكونوا جاهزين بدنياً. الرهبة، ضغط الجماهير، صعوبة الملاعب، كلها عوامل تتطلب شخصية قوية وخبرة متراكمة. في مواجهة بيترو أتلتيكو، برزت أسماء قادرة على الحسم، وهو ما افتقده الفريق في لقاءات سابقة. السؤال هنا هل تم تقييم الاختيارات السابقة بموضوعية؟ وهل اشتغلت الإدارة الفنية على مراجعة دقيقة لما تحقق وما أخفق؟ وأخطر ما يمكن أن يصيب فريقاً بحجم الترجي هو اهتزاز الثقة، الأمر الذي تداركه و اشتغل عليه الفرنسي براكوني هذا الأسبوع، ففي بعض مباريات المجموعة، ظهر التوتر جلياً على أداء اللاعبين، خصوصاً عند استقبال هدف أو إضاعة فرصة محققة فالفريق الذي كان يُرعب خصومه قارياً، بدا في فترات معينة متردداً، يخشى المغامرة، ويفتقد الجرأة في الثلث الأخير من الملعب. هذا المعطى لا يُفسر فقط بالجانب الفني، بل يرتبط مباشرة بالإعداد الذهني. هل اشتغلت "المخابر" النفسية داخل النادي على استعادة شخصية البطل؟ هل تم توفير الدعم الكافي للاعبين في لحظات الشك؟ التأهل في النهاية يُحسب إيجابياً، لكنه لا يخفي أن المسار لم يكن مطمئناً بالكامل. أمام بيترو أتلتيكو، لعب الترجي بتركيز عال منذ الدقيقة الأولى. الشوط الأول اتسم بالحذر، مع محاولة جس النبض. لكن التحول الحقيقي جاء مع بداية الشوط الثاني، حين افتتح دياكيتي التسجيل، فحرر زملاءه من ضغط النتيجة و الهدف الأول كان مفتاح المباراة. بعده، تحرر الفريق، وبدأ يفرض إيقاعه. الهدف الثاني الذي أمضاه ديارا أكد التفوق، وأغلق الباب أمام أي مفاجأة. هذه المباراة كشفت أن الترجي حين يتحرر ذهنياً، يكون قادراً على الحسم. لكنها كشفت أيضاً أن الفريق يحتاج إلى الشرارة النفسية ليظهر أفضل ما لديه.

بين المركز الثاني والطموح الأكبر

مع المدرب السابق ماهر الكنزاري تمثلت في غياب التوازن بين الخطوط. دفاع متماسك في بعض الفترات، لكنه يتعرض لهزات مفاجئة في فترات أخرى. وسط ميدان عاجز أحياناً عن فرض نسق اللعب، وهجوم يفتقد النجاعة في لحظات الحسم. و في مباريات سابقة من هذا الدور، لاحظ الجميع بطناً في التحول من الحالة الدفاعية إلى الهجومية، وغياباً لعنصر المفاجأة. بدا الفريق مكشوفاً تكتيكياً، يُقرأ بسهولة من قبل المنافسين، خصوصاً خارج القواعد. التدارك جاء جزئياً في مواجهة بيترو أتلتيكو مع رجة نفسية قام بها المدرب الفرنسي براكوني حيث تحسّن تمرکز لاعبي الوسط، وظهر انسجام أكبر في الخط الخلفي، مع قدرة على استغلال المساحات في الشوط الثاني. غير أن هذا التحسن لا يحوو علامات الاستفهام حول ما سبقه.

التسيير الفني... هل كانت الرسائل واضحة؟

المدرب الفرنسي براكوني و الذي اشتغل المنصب بصفة مؤقتة خلفاً للمقال ماهر الكنزاري كان أمام اختبار حقيقي، فاختيارات الكنزاري الفنية خلال بعض المباريات أثار الجدل، سواء من حيث التشكيلة الأساسية أو توقيت التغييرات. جماهير الترجي اعتادت على فريق يفرض منطقته لا أن يتفاعل مع ضغط المنافس. الآن مع المؤقت براكوني هل وصلت الرسائل الفنية بوضوح إلى اللاعبين؟ هل كان هناك انسجام تام بين الرؤية التكتيكية والإمكانات البشرية المتاحة؟ أم أن غياب الاستقرار الفني في فترات سابقة ترك أثره على الأداء الجماعي؟ التحليل الموضوعي يشير إلى أن الترجي عانى من تذبذب في الهوية مع المدرب ماهر الكنزاري أحياناً يلعب بأسلوب يعتمد على السيطرة والاستحواذ، وأحياناً يتحول إلى فريق ينتظر المرتدات. هذا التردد في الهوية يجعل الفريق عرضة للضغط، ويمنح المنافسين أفضلية ذهنية.

الانتدابات... بين الأسماء والفعالية

لا يمكن الحديث عن العسر دون التطرق إلى